



مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين
دور الانعقاد العادي الثاني
الفصل التشريعي الثاني

الرقم : ٢٣

التاريخ : ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ

٣١ مارس ٢٠٠٨م

- ١٥ عقد مجلس الشورى جلسته الثالثة والعشرين من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر المجلس الوطني بالقضيبية ، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الإثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق للحادي والثلاثين من شهر مارس ٢٠٠٨م ، وذلك برئاسة صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ، وحضور أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، وسعادة السيد عبدالجليل إبراهيم آل طريف الأمين العام لمجلس الشورى .

هذا وقد مثل الحكومة كل من :

- ١- سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب .
٢- سعادة السيد منصور بن حسن بن رجب وزير شؤون البلديات والزراعة .
٣- معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان .

● من وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب :

- ١- السيد خيرى عبدالسلام عمارة المستشار القانوني .

٢- السيد جمال عبدالعظيم درويش المستشار القانوني .

٣- السيد محمود رشيد محمد رئيس شئون جلسات مجلس الشورى .

٤- السيد ماجد محمد الفيحاني رئيس العلاقات العامة والإعلام .

٥- السيد محمد إبراهيم الكوهجي أخصائي شئون اللجان .

٥

• من وزارة المالية :

١- السيد أحمد جاسم فراج مدير إدارة الميزانية .

٢- السيد أنور الأنصاري مدير إدارة الرقابة والمتابعة .

١٠

• من وزارة شئون البلديات والزراعة :

١- السيد محمد نور أحمد الشيخ وكيل الوزارة المساعد للخدمات البلدية .

٢- السيد حسن محمود سعداوي المستشار القانوني .

• من وزارة الإسكان :

١٥

١- الدكتور نبيل محمد أبوالفتح الوكيل المساعد للإسكان .

٢- السيد ماهر محمود العيس مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالإمانة .

• من بنك الإسكان :

١- السيدة صباح خليل المؤيد المدير العام .

٢٠

٢- الدكتور بكري عبدالرحيم بشير رئيس وحدة التخطيط .

كما حضرها الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس ،
والسيد محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور محمد عبدالله
الدليمي المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور أحمد عبدالله ناصر الأمين العام
المساعد للشئون البرلمانية ، والسيد أحمد عبدالله الخردان الأمين العام المساعد للموارد
البشرية والمالية والمعلومات ، كما حضرها عدد من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام
وموظفي الأمانة العامة ، ثم افتتح معالي الرئيس الجلسة :

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم نفتح الجلسة الثالثة والعشرين من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، ونبدأ بتلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين . نفضل الأخ عبد الجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بتلاوة الأسماء .

٥

الأمين العام للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، اعتذر عن حضور هذه الجلسة كل من أصحاب السعادة الأعضاء : عصام جناحي للسفر خارج المملكة ، الدكتورة هبة الجشتي لوفاة شقيقها برحمة الله ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، وهذا يكون النصاب القانوني لانعقاد الجلسة متوافقاً . ونتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالتصديق على مضبطة الجلسة السابقة ، ذهل هناك ملاحظات عليها ؟

١٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

إذن تقر المضبطة كما وردت إليكم . ونتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالرسائل الواردة ، نفضل الأخ عبد الجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بقراءة الرسائل الواردة .

٢٠

الأمين العام للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، وردتنا رسالة معالي السيد خليفة بن أحمد الظهري رئيس مجلس النواب بشأن موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الشورى بخصوص مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ م ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨ م . وستتم إحالته إلى صاحب السمو رئيس الوزراء تمهيداً لتصديق صاحب الجلالة الملك عليه ، وشكراً .

٢٥

الرئيس : _____

- شكراً ، نتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالسؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد منصور بن حسن بن رجب وزير شؤون البلديات والزراعة ، والمقدم من سعادة العضو الدكتور حمد علي السليطي بشأن مشاريع الوزارة وعطلتها لإقامة الحدائق والمتنزهات خلال السنوات الخمس القادمة ، والمعابر التي تأخذها الوزارة في تحديد حاجة كل منطقة سكنية إلى الحدائق في مختلف مناطق المملكة . ورد سعادة الوزير مرفق بجدول أعمال هذه الجلسة ، فهل يورد العضو السائل التعليق على رد سعادة الوزير ؟ تفضل الأخ الدكتور حمد السليطي .

١٠ العضو الدكتور حمد السليطي :

- شكراً سيدي الرئيس ، لا توجد لدي ملاحظات كثيرة على رد سعادة الوزير وأشكره على هذا الرد ، وأشكر اهتمام وزارة شؤون البلديات والزراعة بالحدائق العامة والمتنزهات ، وأنصوّر أنّها قضية مهمة وأساسية لأن الحدائق هي المكان المنفس لتربية أفراد العائلة والمواطنين على مختلف المستويات والأعمار . ولكن بالنسبة للاستراتيجية التي تفضلتم بها فهناك استراتيجية حاضرة واستراتيجية مستقبلية ، وذكر الوزير في الرد في الاستراتيجية الأولى الحاضرة أن هناك ٦٢ مشروعاً لبناء متنزهات وحدائق عامة . استفساري هو : هل تتوفر الأراضي المناسبة والكافية لبناء مشاريع المتنزهات والحدائق العامة ؟ وإذا كانت متوفرة فهل سجلت باسم الوزارة ؟ وهل أنتم مطمئنون إلى ذلك ؟ وشكراً .

٢٠

الرئيس : _____

- شكراً ، تفضل سعادة الأخ منصور بن حسن بن رجب وزير شؤون البلديات والزراعة .

٢٥ وزير شؤون البلديات والزراعة :

- شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً أود أن أرحب بسؤال الأخ الدكتور حمد السليطي . بالنسبة لاستراتيجيتنا المعمول بها الآن فهي حسب

- التقييم العالمي بحيث يكون للفرد ٠,٢ متر ، والبحرين اليوم على قلة الحدائق الموجودة فيها والمشاريع التي أقيمت من السابق إلى الآن وصلت النسبة فيها إلى ٠,٧ متر . والاستراتيجية الآن هي أن ننفذ مشاريع أخرى كالحدائق حتى نستطيع أن نصل فيها إلى نسبة ١ و ١,٥ متر ، وهذا سوف يكون من أفضل الأماكن بالنسبة للحليج العربي مع ضح الأراضى . بالنسبة لتوافر الأراضى المناسبة والكافية لبناء مشاريع المتزهات والحدائق العامة فنحن الآن فى المخططات الجديدة بالنسبة للتخطيط الطبيعى ، وفي كل مخطط نحجز منه مساحة كبيرة لا تقل عن ٥٠ ألف قدم من الأراضى الشاسعة والكبيرة ، وفي بعض المخططات سحينا منها أكثر من ١٠٠ ألف قدم وهي موزعة على أن تصبح بين منطقتين . نحن الآن فى طور إنشاء ١٣ حديقة ومن ضمنها تطوير الحديقة المائية واستكمال مشروع ساحل قلعة عراد ومتنزه الشيخ خليفة بن سلمان وحديقة حاتم الطائي بالحرق وحديقة خيفة الكبرى فى الرفاع وهناك ١٣ حديقة على لائحة التنفيذ الآن . وأيضاً نحن نخلق فى استراتيجيتنا مساحات بعد اكتمال المخطط الميكانيكى ثم نذهب إلى مرحلة التخطيط التفصيلي ، وبعد ذلك تكون هناك حدائق عامة وتكون على مستوى مملكة البحرين فى الأراضى المتاحة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور حمد السليطى .

العضو الدكتور حمد السليطى :

شكراً سيدي الرئيس ، أكرر شكري وتقديري لسعادة الوزير ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، وانتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالسؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد منصور بن حسن بن رجب وزير شؤون الباسديات والزراعة ، والمقدم من سعادة العضو سيرة عيسى بن هندي بشأن مدى اهتمام الوزارة

يجعل الحدائق العامة والشواطئ ملائمة - من حيث تجهيزها ، وما بها من خدمات وألعاب ترفيهية - للأشخاص ذوي الإعاقة . ورد سعادة الوزير مرفق بجدول أعمال هذه الجلسة ، فهل تود الأخت السائلة التعقيب على رد سعادة الوزير ؟ تفضلني الأخت منيرة بن هندي .

٥

الحضو منيرة بن هندي :

- شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول إلى صاحب السعادة السيد منصور ابن حسن بن رجب وزير شؤون البلديات والزراعة على إجابته على سؤال المطروح على سعادته ، والتي انتظرها أغلب أولياء أمور المعاقين والمعاقين أنفسهم إن لم يكونوا جميعهم ، إضافة إلى العاملين معهم الذين يعانون معاناة كبيرة من وضع الحدائق والشواطئ والمتزهات ، وما بها من إعاقات طبيعية ونواقص خدمات تزيد من إعاقاتهم . وأعلم أن سعادة الوزير حاول أن تكون إجابته تحقق ذلك الهدف الذي أسعى إليه ، رغم أنني متأكدة من أن تحقيق ذلك يحتاج إلى سنوات مضت ، وأن يوضع ضمن استراتيجية الوزارة في السنوات الماضية . إذا أخذنا في الاعتبار حقوقهم كمواطنين كفل ضم الحق الدستوري ، ولم يفرق بينهم بأي حال من الأحوال ومن حق أي فرد في المجتمع أن يتلقى الخدمات الملائمة والمناسبة لوضعه وظروفه الخاصة ومن بينهم هؤلاء ذوو الإعاقة ، ومن تلك الحقوق ملاءمة المرافق العامة في البلاد لجميع المواطنين مثل الحدائق والشواطئ والمتزهات . وهذا ما أكد عليه سعادة الوزير في إجابته بأن الوزارة تحرص على ذلك بناءً على توجيهات الحكومة الموقرة وهذا ما يجعل لدى المعاقين وأسرهم الثقة بأحقية الحياة المتساوية لجميع أفراد المجتمع على اختلاف ما لديهم من ظروف وفرار فردي . وقد ذكر سعادة الوزير في إجابته وجود العديد من المشاريع التي تم إنجازها أثناء أداء تصاميمهم وأن تكون سهلة لارتداد ذوي الإعاقة ، علاوة على توفير نوعية مبسطة تلائم قدرات هذه الفئة . وإنني إذ أشكر سعادة الوزير على ذلك فكنت أتمنى أن توضع نسبة الحدائق والشواطئ والمتزهات المهيأة للمعاقين لدينا : وإذا أخذنا في الاعتبار وجود العديد من الحدائق الكبيرة في جميع المحافظات والحدائق الصغيرة في الأحياء يفرق عددها ٦٠ حديقة على

- مستوى أحياء المحافظات . وإلى جانب ذلك تعرض الوزير في إجابته إلى مشروع الإدارة المختصة بوزارة شؤون البلديات والزراعة بأنها تقوم حالياً بالتنسيق مع المجالس البلدية لعمل دراسة على الحدائق المنتزهات والشواطئ التي تم تنفيذها في وقت سابق وتفنقر لخدمات ومرافق ذوي الإعاقة تمهيداً لتطويرها بما يتناسب مع احتياجات هذه الفئة ، ولم يذكر معادته أهم مقومات الدراسة وهو تحديد فترة للاطلاع على نتائجها والبدء في توفير ما تحتاج إليه . إلى جانب ذكر سعادة الوزير مشروع التنسيق حالياً مع مؤسسة استشارية متخصصة لدراسة متطلبات ذوي الإعاقة واحتياجاتهم الخاصة في الحدائق والمنتزهات والشواطئ . أكرر أهمية تحديد فترة الدراسة التي تقاس بها لكي تكون لدى الوزارة خطة مستقبلية لتوفير متطلبات ذوي الإعاقة ، إذا أخذنا في الاعتبار - حسبما ذكر المسئولون في الوزارة - بأن هناك العديد من المنتزهات المزمع إنشاؤها في كل المحافظة ، إلى جانب البدء بإنشاء 4 حدائق بمدينة حمد ، وواحدة بمدينة عيسى وهي حديقة الأهلالي وهناك الكثير من ذلك ، فكل هذه الانجازات التي تعتمز الوزارة القيام بها تجعلنا نشهد جميعاً عسى الإسراع إلى معرفة نتائج الدراسة ومحاولة تنفيذها ، الأمر الذي نحتاج إليه بل في أمس الحاجة إليه . قبل أن أختتم كلمتي دعوني أدعركم معي إلى الوقوف على بعض المواقف التي أحب أن أنقلها لكم لعل ما بها من مشاعر وأحاسيس تنقل لكم مدى حاجة جميع ذوي الإعاقة إلى التسهيلات المطلوبة ، وذلك ليتم دمجهم في مجتمعاتهم دمجاً حضارياً يسعى إليه جميع أفراد المجتمع ، وأولها : عندما كنت أستعد إلى توجيه سؤالي إلى سعادة الوزير فمست بزيارة تأكيدية - على ما لدي من معلومات - إلى أحد الشواطئ فعندما وصلت إلى ذلك الشاطئ وبينما أنظر للألعاب التي يلعب بها الأطفال رأيت امرأة تحمل ابنتها على ذراعها وهي تدفع الكرسي المتحرك بيدها الأخرى ، وكانت لديها نظرة حادة متنقلة من جهة إلى أخرى : وعندما ألفت السلام عليها ردت علي : انظري يا منيرة ، ماذا تعمل ؟ ابنتي تصر على اللعب وأنا أحاول أن أحقق لها ذلك ولكن كل شيء يقف ضدي الممرات وصعوباتها وعدم وجود ألعاب خاصة بها وعدم وجود السلامة الخاصة بالمعاق ، وهذه الحدائق هي التي أستطيع أن أذهب لها . وأعمم أن هناك العديد من الألعاب في المجمعات قد تكون لها وسائل السلامة ولكنها غالية ، يا منيرة فولي

- للمسئولين عن ظروف أبنائنا وحاجتهم إلى ما يحقق لهم طفولتهم ، أرجوك أن توصلني كلامي ضم ، لم أحبها عنه ولكن ها أنا أوصل المعاناة التي تعيشها الأسرة وتعيشها الطفولة ، وقبل أن أحتم الموقف الأول أطلب من سعادة الإخوة الأعضاء أن يتخللوا أنفسهم - لا سمح الله - في هذا الموقف وأنتم يا من لديكم أطفال وتشعرون بالأمومة والأبوة ، أنا متأكدة من أن سعادتكم جميعاً تريدون قفل أعينكم لكي تبتعدوا الفكرة ٥
- ونكن أعود وأذكركم جميعاً بأن هؤلاء الأطفال جميعاً أولادكم في نشأكم والواجب ، ومن الواجب نحو أسرهم أن نساندهم ونحقق لهم الطفولة أسوة بالآخرين ، ولو بجزئية بسيطة فهذا حقهم علينا جميعاً . ثانياً : في إحدى المحادثات توجد حديقة صغيرة ، وشاءت الظروف أن آخذ طريقي من خلال أحد الشوارع القريبة منها للوصول إلى شارع رئيسي ، لفت نظري طفل معاق على كرسي متحرك صغير استطعت أن أنظر إليه من خلال شباك الحديقة وبقربه طفل يلعب معه ، فأوقفت السيارة وأخذت أراقب الطفل فكان في ثانية يرفع رأسه إلى الألعاب الموجودة بالحديقة وينظر إليهم ثم يعود لمواصلة اللعب البسيط مع طفل بقربه . أثارني تلك النظرات مما جعلني أنزل من السيارة لأتحدث مع الاثنين فسألت المعاق عن عدم لعه مع الأطفال فكانت إجابته السكوت والظفر إلى الأرض بعين ممتلئة بدموع لا ١٥ يشعر بها إلا من عاش طفولته ومعاناته ، ولكن كانت الإجابة من الطفل الآخر ، أنه لا يستطيع اللعب لأنه لا توجد لعبة تناسبه يمكنه استخدامها ، فقلت له : وأنت لماذا لا تلعب معهم ؟ فرد رداً أسعدني وجعلني أشعر بأن الدنيا بخير وقال : أجلس وألعب مع خالد ، وكان يكررها وكأنه يقول كيف ألعب ورفيقي لا يلعب ؟ ما أعظم هذا الموقف من قبل الطفل الذي قادني إلى سؤال : أليس خالد طفلاً ؟ أليس من حقه أن يتمتع بطفولته ؟ أليس من حقه أن يمارس طفولته حسب قدراته أسوة بالآخرين ؟ ثالثاً : دعوني أضح تساؤلاً من طفل معاق إلى والدته حملتي إياه : أمي أريد أن ألعب ، أريد أن أكون مع أصدقائي على الألعاب ، أريد أن أكون مثلهم ، ولماذا لا أكون كذلك في الحديقة ؟ من منا يستطيع أن يسمع هذه الكلمات ؟ ليس من قريب ولا من بعيد من أي طفل في العالم . هذا التساؤل طلبت مني إحدى الأمهات إبصاله ٢٥ عبر سؤالي وذكرت بأنها عجزت عن الإجابة ، حتى لا يصل إل ابنها الشعور بتأكيد

- الاختلاف بينه وبين أقرانه ، ومنعت نفسها من الرد رغم أن الإجابة بأيدي المستقلين الذين يمكنهم أن يهيئوا أبسط السبل لأن يتلقى ابنها وأبناؤكم جميعاً أبسط الحقوق التي تشعره أنه مثل الآخرين ومن حقه أن يلعب داخل الحدائق ومنتزهات والشواطئ . وذكرت بأن عدم وجود حدائق تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأطفال المعاقين على اختلاف إعاقاتهم يعزلهم عن المجتمع وهم الذين يعانون الإعاقة الظاهرية بل يخلق الكراهية لإخوانهم المعاقين ، ويكون عازلاً عن زيارة الحدائق وممارسة أبسط حقوقهم . وكان لديها اقتراح بأن تساهم الجهات غير الحكومية والمؤسسات وأصحاب الأعمال وهم عديدون في بلادنا بتقديم ما يستطيعون تقديمه إذا عجزت الجهات المسؤولة عن توفير الألعاب والاحتياجات التي يحتاج إليها المعاق ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ منصور بن حسن بن رجب وزير شؤون البلديات والزراعة .

١٥

وزير شؤون البلديات والزراعة :

- شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الأخت منيرة بن هندي على كل ما تفضلت به ، وكل ما ذكرته فهو محسوب ومدروس الآن : وهناك شركات استشارية عينت على أساس أن تصحح الأخطاء في الحدائق التي نفذت في السابق والتي تقتصر إلى هذه الخدمات وهذه الألعاب ، ونحن لا نريد أن تكون هناك أشياء خاصة وإنما نريد دمجهم في المجتمع . أما بالنسبة للتنفيذ الجديد في كل الحدائق أو المنتزهات الموجودة فباستطاعتكم الاطلاع على المناقصات المطروحة وتوجد فيها متطلبات هذه الفئة في الحدائق المقامة . مثلما تفضلت الأخت منيرة بن هندي فبالفعل هناك بعض المؤسسات التجارية وبعض رجال الأعمال اقترحوا أن يساهموا معنا في هذا الجانب ، فالأمور - إن شاء الله - مكتملة ، وإذا أردت الأخت السائلة أن تعرف موعد تنفيذها فأنا أقول ستكتمل كل هذه الأمور على نهاية السنة ، وإذا كان لدى الأخت السائلة أي سؤال آخر فأنا حاضر للإجابة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت منيرة بن هندي .

العضو منيرة بن هندي :

- شكراً سيدي الرئيس ، أكرر شكري إلى سعادة الوزير وأثنى حرصه على تقديم كل ما هو متميز يساهم في تحقيق أهداف الطفولة وبالأخص أطفال الإعاقة ويساهم في رسم الابتسامة على وجوههم ، فهو أب قبل كل شيء ويشعر بما يشعر به أولياء الأمور الذين حملوني تحياهم له وتمنياهم بأن يكون أبنائهم ضمن اخطلة المستقبلية لجدائق والمتزهات والشواطئ ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً تفضل سعادة الأخ منصور بن حسن بن رجب وزير شئون البلديات والزراعة .

١٥

وزير شئون البلديات والزراعة :

شكراً معالي الرئيس ، نحن استقبلنا الجمعيات التي تعنى بشئون المعاقين وأخذنا منهم بعض التصورات وأعتقد أنه تم إخبار الأخت منيرة بن هندي عن هذا الموضوع - على أساس أن نحيلها إلى الاستشاريين ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، وأشكر سعادة الوزير على حضوره وإجابته الوافية . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال ونخص بأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام انصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م ، وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه في الجلسة السابقة ، فهل يوافق عليه بصيغة نهائية ؟

٢٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . وننقل الآن إلى البند التالي من جدول
والخاص بنقير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بفتح اعتماد
إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ م . وأطلب من
الأخت الدكتورة ندى حفاظ مقرررة اللجنة التوجه إلى المنصة فلتفضل .

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

شكراً سيدي الرئيس : بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ،
وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

(انظر الملحق ١ / صفحة ٦٥)

الرئيس :

سبباً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون . تخضلي الأخت مقرررة
اللجنة .

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

شكراً سيدي الرئيس ، تدارست لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع القانون
الخاص بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للسنتين الماليين ٢٠٠٧ م و٢٠٠٨ م ،
ويهدف هذا القانون إلى زيادة الفعالة المستهدفة والتي تحصل على بدل إيجار بواقع ١٠٠

- دينار لشهر للذين مضت عنى طلباتهم الإسكانية ٥ سنوات . في الواقع كان هذا الموضوع مطبقاً في سنة ٢٠٠٧م ضمن الميزانية العامة والتي أصلاً أقرت في قانون الميزانية العامة ولكن جاء اقتراح آخر من مجلس النواب ونمت صياغته كمشروع قانون وتمت إحالته إلى مجلس النواب ثم إلينا . ومجلس النواب الموقر رفع الميزانية المعتمدة الإضافية لتعميم الفئة المستهدفة بحيث لا يحدد سقف دخل المواطن المستفيد من الخدمة الإسكانية ، فكان في السابق مربوط بـ ٥٠٠ دينار - وتم حذف هذا السقف - على أساس اعتماد المخصص بثلاثة ملايين في الاقتراح بقانون ، لكن عندما رجع في مشروع قانون فإن الحسبة اختلفت ورفع الاعتماد المخصص من ثلاثة ملايين إلى عشرة ملايين وأربعمائة ألف دينار باعتبار مائتي ألف دينار لسنة ٢٠٠٧م وعشرة ملايين ومائتي ألف دينار لسنة ٢٠٠٨م . في الحقيقة لقد تدارست اللجنة هذا المشروع وتدارس أعضاؤها المشروع بقانون المذكور ، وكذلك تم أخذ رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية التي رأت بأن مشروع القانون سيم من الناحية الدستورية والقانونية ، وأيضاً لدينا رأي المستشارين القانونيين للمجلس ، وبعد ذلك تم إجراء بعض التعديلات البسيطة جداً في بعض المواد مع إضافة مادة جديدة سوف يتم مناقشتها فيما بعد ، وشكراً .

الرتيبات :

شكراً ، تفضل الأخ السيد حبيب مكى .

العضو السيد حبيب مكى :

- شكراً سيدي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، بداية أقدم جزيل الشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على تقريرها الخاص بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م . هذا المشروع الرامي إلى صرف بدل إيجار ١٠٠ دينار بحريني على جميع طلبات خدمات الإسكان التي مضت عليها خمس سنوات دون تحديد سقف لراتب المستفيد . سيدي الرئيس ، هذه الأيام - وبالذات هذا اليوم - يتم توزيع وحدات سكنية على بعض المستفيدين منها ، وعندما يطلع أحدنا على ما تنشره الصحف المحلية فلا بد أنه يرى أن

- معظم المستفيدين ان الذين خالفهم الحظ في الحصول على وحدة سكنية هم من ترجع طلباتهم إلى عام ١٩٩٢م : أي بعد ١٧ عامًا من تقديمهم الطلب جاءهم الفرج ، ١٧ عامًا أي ما يعادل ربع عمرهم الافتراضي مضى في ترقب وانتظار ، فشكرًا لمن تقدم بأصل الاقتراح ، وشكرًا لحكومتنا الموقرة على سرعة الاستجابة لهذا المقترح بصرف البديل المعني ، لكن الحكومة لم تعمم صرف البديل على جميع طلبات خدمات الإسكان بل اشترطت أن من ينطبق عليه الاستفاضة هو من لا يتجاوز دخل أسرته خمسمائة دينار ، مما حرم بعض المستفيدين من الحصول على ذلك العرض ، واعتبر مخالفة لقواعد المساواة والعدالة بين المواطنين . أعتقد - يا سيدي الرئيس - أنه مادامت وزارة الإسكان وافقت على قبول طلبات الخدمات الإسكانية لتوفر الشروط والمعايير التي وضعتها ، فمن المسلم به أنهم جميعًا محتاجون ومستحقون ، ومن المفترض ألا يكون هناك تفرق في استحقاقهم لذلك البديل بغض النظر عن مقدار راتب المستفيد ، وإدراكًا بأهمية هذا المشروع الذي يساوي بين جميع المتقدمين في الاستحقاق ، وما يرمى إليه من تخفيف من ضغوط الحياة اليومية على المواطنين ، وجه سيدي جلالة الملك - حفظه الله - إلى الإسراع في تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين والتي تعتبر من الأولويات لتحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد الكريم . صحيح أن تطبيق المشروع وتنفيذه سيزيد عدد المستفيدين : حيث يتوقع أن يصلوا إلى ١٥٨٣٠ مستفيدًا بدلاً من ١٢٠٠٠ مستفيد عند تحديد السقف ، كما سيزداد المبلغ المطلوب لتعميم البديل عليهم ، مما يتطلب تغطيته بالاعتماد الإضافي المطلوب في المشروع المطروح عليكم ، إلا أنني أتفق تمام الاتفاق مع المسؤولين في وزارة المالية بأن هذه الحلول ليست حلولاً جذرية وإنما هي حلول مؤقتة تتطلب من وزارة الإسكان العمل على إيجاد حلول أساسية لتجاوز هذه القضية والتي تجاوزت طلباتها إلى ٤٥٠٠٠ طلب ، وشكرًا .

الوفياء :

٢٥

شكرًا ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاد :

- شكرًا سيدي الرئيس : لذي تسأول للحكومة الموفرة - خاصة بوجود سعادة الوزير - وهو : ما هو مقدار بدل السكن الذي تقدمه لكبار مستشاريها ؟ لنترجع إلى بدل السكن لكبار الموظفين والمستشارين والذي بقدر بألف دينار وأكثر ، بينما البحريني المسكين يحصل على ١٠٠ دينار ، فإني أظن من أي عضو من الإخوة الأعضاء أن يتجه ويبحث لنا عن سكن محترم يليق بالموظف البحريني ويكون بمقدار ١٠٠ دينار فقط ، والمستشار الذي يأتينا من بعده إلى البحرين يحصل على ألف دينار كبديل سكن . في الحقيقة لن أقول شكرًا ، بل إنني أختلف مع الأخ السيد حبيب مكي ولن نشكر بعد الآن بل يجب أن نحقق للبحرين كل الاحترام والكرامة التي يحتاجها ، ١٠٠ دينار لا تعتبر مبلغًا ، وإني أسأل الإخوة الذين يعملون في المقطع الخاص : كم يصرف للمستشارين كبديل سكن ؟ إنني أذكر كلام الأخ جميل المتروك في الجلسة السابقة من أننا لن نقوم بصرف المدخول النفط لستة أيام بن خمسين يومًا ، أين هي الخمسون يومًا ؟ وهل المطلوب منا أن نشكر على أنها كانت ثلاثة ملايين وأصبحت الآن عشرة ملايين ؟ لن أقول شكرًا ، بل إنني أقول من المفترض أن تكون خمسين أو ستين مليونًا ، إن ٤٠ ألف مواطن موجودون على القائمة ، وبعد هذا اليوم لن نسكت على هذا الأمر ، موضوع النفط هو للشعب وموضوع المدخول هو لكرامة المواطن ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، تفضل الأخ جمال فخرو .

العضو جمال فخرو :

- شكرًا سيدي الرئيس : في الحقيقة لدي ملاحظتان وأود من الإخوة في الحكومة أن يقيموا على هاتين الملاحظتين ، بالنسبة للملاحظة الأولى : إن هذا الاعتماد المقترح هو للتعديل في ميزانية ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م ونحن الآن في شهر مارس ٢٠٠٨م ، وسؤالي - وهو سؤال ربما يكون قانونيًا أو مهنيًا - هل يجوز ونحن الآن في نهاية الشهر

- الثالث من عام ٢٠٠٨م أن نفتح بابًا إضافيًا في ميزانية يفترض أنها أغلقت في ديسمبر ٢٠٠٧م ؟ بإمكان الإخوة في وزارة المالية أن يجيبوا عنه . الملاحظة الثانية ، لقد لاحظت من ضمن أوراق الإخوة في اللجنة أن هناك رأيين للإخوة المستشارين القانونيين ، وإني أستغرب وجود رأيين لمستشارين موجودين في الغرفة نفسها وفي المجلس نفسه أيضًا ، وكنت أتمنى - سيدي الرئيس - أن تتلاقى الحصول على رأيين مستقلين من مستشاري المحس ، وأن يكون هناك دائمًا رأي واحد للفريق الاستشاري في هذا المجلس ، لأن هناك استشارات في أحد الآراء تختلف عن استشارات الرأي الآخر في حين أن السؤال هو سؤال واحد ، حتى نخرج من أية مشكلة قد تواجهنا في المستقبل كما حصل مع الإخوة في مجلس النواب ، أتمنى - سيدي الرئيس - أن نأخذ قرارًا في هذا المجلس بأن الرأي هو رأي هيئة المستشارين وإن كان هناك من يختلف مع هذا الرأي بدون رأيه وأسباب الاختلاف . الأمر الآخر ، لاحظت في رأي أحد الإخوة المستشارين في التقرير التالي : " إن إدارة الشؤون القانونية قد أشارت في مذكرتها الأولى إلى أن مشروع القانون لا يتعارض مع أحكام الدستور ، ثم عادت في مذكرتها الثانية وأشارت إلى أن المشروع المذكور يتعارض مع أحكام الدستور ١١٢ ، وإننا نعتقد عدم وجود أي تعارض بين المشروع والمادة ١١٢ من الدستور " ، فما هو الرأي الذي اعتمد عليه المستشار القانوني عندما يقول في كلامه " إننا نعتقد " ؟ نعتقد على ماذا ؟ عندما أفند الرأي القانوني من دائرة الشؤون القانونية كنت أتمنى على الأخ المستشار القانوني أن يذكر لنا الأسباب التي دعت إلى ألا يتفق مع رأي دائرة الشؤون القانونية في مذكرتها الثانية . فأتمنى - لإفادة الإخوة الأعضاء في هذا المجلس - أن تكون الأفكار واحدة ، وإذا كانت هناك آراء تختلف مع الحكومة أو مع دائرة الشؤون القانونية فيجب أن تفند هذه الآراء بشكل مفصل . لكن أرجع وأقول : هل نحن فعلاً نستطيع أن نفتح بابًا في ميزانية ٢٠٠٧م بموجب هذا القانون ؟ وشكرًا .

الرئيس

٢٥

شكرًا ، تفضل الأخ فؤاد الخاجي .

العضو فؤاد الحاجي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أعتقد أن رأي اللجنة وتوصيتها هي الصحيحة ، فالمبلغ الإضافي الذي تمت إضافته من قبل الإخوة في مجلس النواب على الزيادة هو أمر صحيح وواقعي ، ونحن نرى أن توجه الحكومة ورئيس الوزراء ومكرمات جلالة الملك - حفظه الله - من ناحية العلاوة الممنوحة وهي علاوة الأربعين مليون دينار هو أمر يعبر عن تحسبهم للأمر الذي يعاني منها المواطنون بسبب غلاء المعيشة . لقد قمنا - سيدي الرئيس - بتشكيل لجنة قبل شهرين لدراسة أسباب هذا الغلاء مع رئيس اللجنة الأخ أحمد بيزاد ، واستمعنا إلى مرثيات عدة جهات سواء كانت رسمية أو من القطاع الخاص أو المصرفيين والذين بينوا لنا أن موجة الغلاء في ازدياد وتسارع ، ومن الممكن أن تسارع هذه الزيادة في أواخر ٢٠٠٨م أو في السنوات القادمة ، وهي موجة غلاء عالمية فلا تخص منطقة البحرين أو منطقة الخليج فقط إنما كل دول العالم تعاني من هذه الموجة . أظهرت توصية اللجنة أن دخل النفط وارتفاع أسعاره أصبح يغطي أي عجزات لم تكن محسوبة في الميزانية ، فهذا الرأي - سيدي الرئيس - رأي وجيه وأعتقد أننا ما دمنا نلتصق حاجة المواطنين ونتمسك أيضًا بالغلاء المعيشي الذي يعاني منه المواطنون ، فإن فتح الاعتماد الإضافي مع التعديلات أصبح مطلبًا أساسيًا ، فبالتالي إننا نثني على رأي اللجنة ونشكرها وأدعو المجلس الموقر إلى الموافقة عليه ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، تفضل الأخ خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

العضو خالد المسقطي :

- شكرًا معالي الرئيس ، إنني أشكر الإخوة على ملاحظاتهم التي أبدوها على تقرير اللجنة . لدي ملاحظة تتعلق بهذا المشروع ، بصورة عامة - كما تطرق لها الأخ جمال فخرو - الآلية التي قمنا باتباعها في هذا المجلس هي عندما يصلنا أي من مشروعات القوانين من مجلس النواب يكون هناك المشروع الأصلي ويكون أيضًا هناك تعديلات أو توصيات مجلس النواب بالنسبة للمشروع نفسه ، ومن ثم اللجنة المعنية

- تندرس الموضوع وتقوم بإعداد التقرير بما أن يوافق على المشروع الأصلي أو يوافق على تعديلات مجلس النواب أو تكون هناك صيغة توافقية بين الاثنين . الآلية الموجودة حاليًا في المجلس هي عندما يحال المشروع إلى أي لجنة يؤخذ رأي لجنة الشئون التشريعية والقانونية في المشروع من الناحية الدستورية ، ويكون رأيها على المشروع الأصلي الذي تم إرساله من الحكومة إلى مجلس النواب ، والذي أرفق مع قرار مجلس النواب وأحيل إلى مجلس الشورى . في الواقع تكون هناك حاجة إلى رأي لجنة الشئون التشريعية أو رأي المستشارين القانونيين - إذا سمح المجلس ذلك - في القرار الذي اتخذ من قبل مجلس النواب إذا غيّر في مواد المشروع ، إضافةً إلى أننا نحتاج إلى رأي لجنة الشئون القانونية مرةً ثالثة إذا كانت هناك توصية من اللجنة نفسها بتعديلات المشروع والخروج بتوصية أو بصياغة تختلف عن المشروع الأصلي وتختلف عن قرار مجلس النواب فالخارجة بالتالي إلى ثلاثة استشارات قانونية في هذه المراحل حتى لا يكون هناك أي نوع من اللبس عندما يعرض الموضوع على المجلس . فهذا الموضوع بالذات - سيدي الرئيس - كان المقترح الأصلي هو إضافة مبلغ ثلاثة ملايين ، وبعد المناقشة في مجلس النواب تغير هذا المبلغ إلى عشرة ملايين وأربعمائة ألف دينار ، وعندما وصلنا هذا المشروع إلى المجلس وأحيل إلى اللجنة كان هناك لبس حول مبلغ الملايين الثلاثة - كما جاء من الحكومة - الذي لم توافق الحكومة على تغييره إلى عشرة ملايين وأربعمائة ألف ، وهذا ما أثار اللبس بالنسبة للمجلس . وبعد التداخلات في قضية هذا الموضوع تم التوضيح بأن المبلغ هو عشرة ملايين وأربعمائة ألف دينار وليس ثلاثة ملايين ، وتمت الموافقة عليه مع الأخذ بالاعتبار بأنه ليس هناك اتفاق من الحكومة وحينئذ بالموافقة على المقترح الموجود من مجلس النواب مع إعادة الصياغة ليكون بصياغة دستورية واضحة ، هذا ما حدث وهذا ما وددت أن أوضحه للإحوية الأعضاء بأننا بحاجة إلى إعادة النظر في الاستشارات القانونية سواءً من قبل لجنة الشئون التشريعية والقانونية أم من قبل إدارة الشئون القانونية في المجلس ، وشكرًا .

العضو علي العصفور :

شكرًا سيدي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً أشكر اللجنة على تعديلها بالنسبة لهذا الموضوع وتعتر هذهبادرة طيبة أعطت فرصة أكثر ، وأتمنى أن يزال سقف الخمس سنوات ، فطالما صاحب الخمس سنوات يستحق الإعانة فأعتقد أن صاحب السنة الواحدة من حقه هذه الإعانة أيضًا ، فهل تواجه الحكومة أية مشكلة من هذه الناحية ؟ أتمنى أن نسمع الإجابة من الإخوة في الحكومة في هذا الجانب ، وشكرًا .

الرئيس :

- ١٠ شكرًا ، الأخ أحمد حاسم فراج مدير إدارة الميزانية بوزارة المالية هل لديك مداخلة بخصوص بعض التساؤلات التي ذكرها الأخ جمال فخرو ؟ نفضل .

مدير إدارة الميزانية بوزارة المالية :

- شكرًا سيدي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، بالنسبة لتعليقي على تساؤل سعادة النائب جمال فخرو والخاص بالـ ٢٠٠ ألف ، ففي الواقع لقد وضعنا ٢٠٠ ألف بحيث تعكس المصروفات الفعلية لمصروفات بدل الإيجار لعام ٢٠٠٧ م ، وحيث إن الميزانية لم تغلق في ٣١ وإنما في مراحلها النهائية للإقفال رصدنا هذا المبلغ بحيث تعادل الميزانية وتعكس معها الالتزام الفعلي لسنة ٢٠٠٧ م ، وشكرًا .

٢٠

الرئيس :

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواد مادة
مادة . تفضلي الأخت مقررة اللجنة .

العضو الدكتورة ندى حفاظ:

الديباجة . توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما جاء من
الحكومة .

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

هل يوافق المجلس على الديباجة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن تقر الديباجة . و تنتقل إلى المادة الأولى ، تفضلي الأخت مقررة
اللجنة .

العضو الدكتورة ندى حفاظ:

شكراً سيدي الرئيس ، تمت إعادة صياغة هذه المادة ، وأساس التعديل هو أنه
لا يدرج هذا الاعتماد في ميزانية وزارة الإسكان - كما ذكر مجلس النواب - بل في
المصروفات المتكررة في وزارة المالية باعتبار أن الميزانية المرصودة حالياً هي أصلاً في بند
المصروفات المتكررة ، وبقية المادة تقريباً تبقى كما هي . المادة الأولى . توصي اللجنة
بالموافقة على هذه المادة بالتعديل الوارد في التقرير ، وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟ تفضل الأخ جمال فخر .

العضو جمال فخر :

- 5 شكرًا سيدي الرئيس ، بالنسبة لرد الأخ أحمد فراج فيما يتعلق بأن حسابات الميزانية مازالت مفتوحة فأعتقد بأن هناك نصًا في قانون الميزانية في المادة ٤٨ يقول :
- " يجب - وليس يجوز - على الوزراء ورؤساء الجهات الحكومية موافاة الوزارة - وزارة المالية - خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية - الذي يصادف اليوم - بالبيانات المدققة والتي تمثل الحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية على أن يتم إعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها " ، فهذا نص قانوني ، وأنا لا أعتقد أننا في هذا المجلس نقبل بأن يأتينا رد من الوزارة المعنية بأن الحساب سيظل مفتوحًا ولن يصدر المرسوم اليوم لأن المشروع سيحال مرة أخرى إلى مجلس النواب وسوف نضع له حدًا خلال شهر أبريل أو مايو : وهذه مخالفة للنص القانوني فأرجو من مجلسكم الموقر أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما يقر التعديل ؛ لأنه لا يجوز لأي
- 10 كان أن يخالف مادة قانونية واضحة لأن المادة تقول : " يجب على الوزراء " وليس يجوز على الوزراء ، وسوف أترك الأمر للمجلس والحكومة لتعليق على هذا الأمر . نقطة أخرى ، إنني أعجب من الصياغة التي وردت من الحكومة عندما حددت ٣ ملايين دينار ، ومع الأسف الشديد لم تستطع الحكومة عند إعداد هذا المشروع أن تحدد مقدار ما يخص العام ٢٠٠٧م وما يخص العام ٢٠٠٨م ، وتركت الخانات
- 20 المخصصة للمبالغ فاضية مصفرة ، معنى ذلك أنه عندما نرجع إلى الصفحة ١٧ من الملحق بجدول الأعمال نجد في العمود الأول أن مبلغ الملايين الثلاثة موجود في النص ولكن لم توزع الحكومة - مع الأسف الشديد - ما يخص العام ٢٠٠٧م وما يخص العام ٢٠٠٨م من الملايين الثلاثة ، وأعتقد أنه أيضًا لم يكن على الإخوان في الحكومة أن يجلبوا مرسومًا أو مشروعًا بقانون من غير أن يحدد فيه المبلغ . الشيء الآخر ، لا أدري لماذا أتى في نص الحكومة أن هذا المبلغ سيدرج في ميزانية وزارة الأشغال والإسكان ، بينما خصصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية هذا الاعتماد الإضافي في

- الباب الخاص بميزانية وزارة المالية ؟ ولو وضعنا هذا المبلغ في الباب الخاص بميزانية وزارة المالية فسوف يحدد هذا المبلغ في حساب وزارة المالية ، وإذا كان هناك باب آخر في المصروفات المتكررة فيجب أن يحدد ذلك الباب . المصروفات المتكررة هي ميزانية مقدارها مليار ومائتي مليون تقريباً ، فأتمنى على الإخوة في وزارة المالية أن يعطونا سبباً لماذا لم يحددوا المقدار في المادة الأولى ؟ ولماذا يقترحون في المسودة بأن هذا المبلغ يدرج في ميزانية وزارة الأشغال والإسكان ولا يوافق الإخوة في الحكومة على رأي الإخوة في اللجنة بتخصيص هذا المبلغ في باب المصروفات المتكررة ؟ رأيي هو يجب أن نحدد الوزارة المعنية في المشروع كيف ستكون المحاسبة ؟ أي كيف نحاسب وزير المالية أو وزير الإسكان على صرف هذا المبلغ ونحن لا نعرف أين وضع هذا المبلغ وفي أي وزارة ؟ لأن الميزانية تعد على صرف أبواب لكل وزارة على حدة ، أثنى أن أسمع رأي الإخوة في الوزارة وربما لدي تعليق آخر عليه ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ أنور علي الأنصاري مدير الرقابة والمتابعة بوزارة المالية .

١٥

مدير إدارة الرقابة والمتابعة بوزارة المالية :

- شكراً سيدي الرئيس : استكمالاً لما تفضل به الأخ جمال فخرو في ذكر المادة ٤٨ من قانون الميزانية أحب أن أؤكد أن هناك بعض البيانات المتعلقة بالحسابات الختامية لبعض الوزارات لم تتسلسها وزارة المالية إلى الآن وبالذات الحسابات المنققة ، وبالتالي فإن الحساب الختامي المندقق الموحد لم يتم إصداره بعد ، ومن هذا المنطلق فإن الحساب لا يزال مفتوحاً وليس أن الوزارة لم تقم بنورها في هذا الخصوص ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جميل المتروك .

٢٥

العضو جميل المتروك :

شكراً سيدي الرئيس ، ردّاً على الأخ جمال فخرو : بالنسبة لعدم وضع المبلغ المقترح في النص الذي جاء من الحكومة فهذا المشروع كان مقترحاً من مجلس النواب

- وتمت صياغته من الحكومة ، علماً بأن الميزانية أو أي اعتماد إضافي يجب أن يكون باتفاق بين مجلس النواب والحكومة ، ولذلك لم يتفق على المبلغ أساساً ووضع بصفة عدم تحديد المبلغ إلى حين مناقشة هذا الاقتراح أو المشروع عندما يحال إلى مجلس النواب : وفعلاً تم الاتفاق على ذلك المبلغ وتمت إضافته . أما بالنسبة لعدم إدراج هذا المبلغ في ميزانية وزارة الإسكان فتمت المناقشة بين اللجنة والوزارة بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة المالية ، ولذلك تم استحداث مادة جديدة وهي المادة الثانية بأن يكون إجراء المناقشات على وزير المالية ، بحيث تتم مناقشات المبالغ المرصودة من وزارة المالية إلى وزارة الإسكان ، وشكراً .

- ١٠ **الرئيس** :
شكراً ، تفضلتي الأخت مقرر اللجنة .

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

- شكراً سيدي الرئيس ، إضافة إلى ما تفضل به الأخ جميل المتروك كان بودي أن تذكر وزارة المالية أن هذا الحساب موجود أصلاً في الميزانية وباشرت الحكومة بصرفه في عام ٢٠٠٧م وهو تحت باب المصروفات المتكررة في المبالغ المرصودة بين احسابات الخاضعة لإشراف وزارة المالية أساساً ويتم تمويل بنك الإسكان من خلاله ، فهذا الحساب موجود أساساً في الميزانية وما نقوم به الآن هو مجرد رفع الاعتماد ، وشكراً .

- ٢٠ **الرئيس** :
شكراً ، تفضل الأخ أنور علي الأنصاري مدير إدارة الرقابة والمتابعة بوزارة المالية .

مدير إدارة الرقابة والمتابعة بوزارة المالية :

- ٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، أحب أن أؤكد أن الاختلاف كان حاصلًا في مبلغ الاعتماد وهو رفعه من ٣ ملايين إلى ١٠ ملايين وأربعمئة ألف ، فأحب أن أنقل لكم موافقة الوزارة على رفع المبلغ إلى هذا الاعتماد ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب .

٥ **وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :**

شكراً معالي الرئيس ، أولاً أشكر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على تقريرها ، والتقارير واضح وشامل ، وأحب أن أؤكد أن هذا المشروع عندما عرض في مجلس النواب اعترضت عليه الحكومة ، وبعد صدور أمر سيدي جلالة الملك المفدى بالتخفيف على المستحقين لبذل الإيجار ، والحكومة تجنبت مع هذا الموضوع . ويسرن أن أبين أن الحكومة موافقة على فتح هذا الاعتماد الإضافي ، وستعمل جاهدة إن شاء الله على تخفيف الظروف المتعلقة في هذا الموضوع عن المستحقين هذه العلاوة ، وشكراً .

الرئيس :

١٥ شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٠ هل يوافق المجلس على المادة الأولى بتعديل اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

٢٥ إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . وننتقل إلى المادة الثانية ، تفضلني الأخت مقرر اللجنة .

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

شكراً سيدي الرئيس ، تم استحداث مادة جديدة يكون تسلسلها المادة الثانية وهي مادة إجرائية ، وحاولنا أن يكون هناك اتساق بين القوانين المشابهة في فتح

اعتمادات إضافية بقدر الإمكان ، وتساعد الوزير المعني بإصدار الإجراءات اللازمة
لنصرف . توصية اللجنة كالتالي : " استحداث مادة يكون تسلسلها (المادة الثانية) مع
تعديل ترقيم المادة الثانية ، يكون نصها التالي : (يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة
لتنفيذ الاعتماد الإضافي وإجراء المناقشات والتعديلات في ميزانية العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠٠٨ م ، وذلك في حدود القواعد المنصوص عليها هذا القانون)^١ ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟ تفضل الأخ جمال فخرو .

١٠ **العضو جمال فخرو :**

شكراً سيدي الرئيس ، طالما نحن عدلنا في ميزانية ٢٠٠٧ م و٢٠٠٨ م وسنعتطي
الوزير ٢٠٠ ألف دينار لينقلها إلى سنة ٢٠٠٧ م ، فكيف ينقلها إذا حصرنا هذه المادة
في عام ٢٠٠٨ م فقط ؟ فمن المفترض أن تكون المادة كالتالي " للدولة ثلستين
للمليين ٢٠٠٧ م و٢٠٠٨ م " ، وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

٢٠ شكراً سيدي الرئيس ، أتفق مع الأخ جمال فخرو وأعتقد أن ذكر سنة ٢٠٠٧ م
سقط سهواً ، لأننا في بداية مناقشة هذا المشروع بدأنا نقاش سنة ٢٠٠٨ م فقط وذلك
لانتهاه سنة ٢٠٠٧ م ، فأرجو إضافة سنة ٢٠٠٧ م في هذه المادة ، وشكراً .

الرئيس :

٢٥ شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على استحداث المادة الثانية مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الأخ جمال فحرو ؟

٥ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة بالتعديل المذكور . وننتقل إلى المادة التالية ، تفضلي الأخت مخررة اللجنة .

١٠

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

المادة الثالثة . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة بالتعديل الوارد في التقرير .

الرئيس :

١٥ هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٠ هل يوافق المجلس على هذه المادة بتعديل اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

٢٥ إذن تقر هذه المادة بتعديل اللجنة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي على مشروع القانون في الجلسة القادمة . ومنتقل
الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال واحضرن مناقشة تقرير لجنة الشئون المالية
والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر
البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين . وأطلب من الأخ محمد حسن باقر
مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتفضل .

العضو محمد حسن باقر :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ،
وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

٢٠

(انظر الملحق ٢ / صفحة ٨٧)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون . تفضل الأخ مقرر
اللجنة .

٢٥

العضو محمد حسن باقر :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً نشكر الاخوة في مجلس النواب على حرصهم على
مصالح المواطنين محدودي الدخل ، ومحاولة مساعدتهم بشق الطرق لتحسين الوضع

- المعيشي ، وقد اتفق معهم في هذا جلالة الملك لمناسبات عديدة خاصة في شأن الإسكان ، وإني هنا أحب أن أبين - قبل قيام جلالة الملك بتلك التخفيضات والمكرمات - أن نسبة الفائدة أو ما يسمى انذاك بخدمة الدين والمصروفات الإدارية قد بلغت ٧٥% ، مما يسدّد الدين خلال ٢٥ عامًا ، وربما لحاجة المواطنين فقد تقبلوا تلك النسبة الكبيرة ، حتى قيام جلالة الملك بتقييم وضع الإسكان والمعيشة للمواطنين ورفع هذا العبء الثقيل عنهم حتى أصبح ما يدفعه المواطن للقسط لا يتجاوز ١٠% من القسط السابق . سيدي الرئيس ، لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض نسبة الـ ٣% كفاءة على فرض يفترضه المواطن وهو ٤٠ ألف دينار ، فهناك العديد من الالتزامات المالية والإدارية والقانونية تثرت على هذا القرض ، كما أن هناك التزامات تجاه بنك الإسكان تنجلي في حالة تعديل القرض وتسديده وحالات الوفاة - لا قدر الله - وحالات عدم الحاجة إلى القرض لإرجاعه ، كل هذه الأمور تحتم وجود نوع من المشاركة والمسئولية يتحملها المواطن ، ونعيش على وجود بنك كامل يعمل بجميع الموظفين لترتيب هذه القروض وتخصيها ومتابعتها ، وأعتقد أن هذه النسبة مقبولة لو قارناها بالقروض العقارية في البنوك المحبة ، فسوف لن تكون هناك مقارنة أو شبه مقارنة ، إضافة إلى هذا نجد أن جميع بنوك الإسكان والبنوك العقارية في أنحاء العالم العربي تحصل على نسبة معوية تعتبرها بمثابة مصاريف إدارية ، وربما ارتفعت في بعضها إلى أكثر من ١٨% . سيدي الرئيس ، الإخوة الأعضاء ، لقد درست اللجنة موضوع هذه النسبة بعناية كبيرة وتوصلت إلى قناعة نامة بإجماع أعضائها على أن هذه النسبة ستكون بمثابة مشاركة وساندة لوزارة الإسكان وبنك الإسكان في زيادة المشاريع الإسكانية والاستثمارية ، فأرجو الموافقة على رأي اللجنة . قبل أن أتهي تعليقاتي هذا أود إضافة بعض المعلومات الهامة التي ربما تساعد الإخوة الأعضاء لاتخاذ قرارهم وهي كالتالي : ١- أنشئ بنك الإسكان بحسوم أسيري بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩م من سبعة وعشرين مادة لم يتم إحداث أي تغيير فيها عدا بعضها . ٢- بالرجوع إلى المادة ٣ يتبين أن هناك أغراضاً أخرى أنشئ من أجلها البنك وهي أغراض تجارية واستثمارية وصناعية ، وهذا مما يتوجب الحصول على بدل خدمة إدارية من المقترضين . ٣- ١٠ بنوك إسكانية وعقارية متخصصة في الإسكان والقروض

- العقارية في دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى كلها تجمع على أن هناك خدمة للدين لا تقل عن ٥٠% وأكثر . ٤- أحب أن أوضح أن بنك الإسكان يعامل كمؤسسة أو شركة استثمارية حين يقوم بالاقتراض ، وتؤخذ عليه نسبة فائدة تصل إلى ٤٠% ، وآخر ذلك تدارسه مبلغ الـ ١٠٠ مليون دينار من الحكومة دفع بموجبها ٦% كفايدة . ٥- منذ بدء إنشاء البنك عام ١٩٧٩م كان خاصاً بأغراض المواطنين لغرض السكني وبلغ حجمه وما قدمه البنك ٤٥٠ مليون دينار خلال الـ ٣٠ عامًا الماضية . ٦- يبلغ عدد موظفي البنك ١١١ موظفًا ، وتصل تكلفتهم إلى مبالغ كبيرة سنوية فيما يخص الرواتب والأجور . ٧- بلغ حجم المكيان والمنكبة مبلغ ٢٨٠ مليون دينار موزعة على السنوات الأخيرة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٦م ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاذ :

- شكرًا سيدي الرئيس ، في دستور مملكة البحرين جاءت المادة ١٥ والتي تقول " أ- انضرائب والتكاليف العامة أساسها العدالة الاجتماعية ، وأدائها واجب وفقًا للقانون . ب- ينظم القانون إعفاء الدخل الصغيرة من الضرائب ... " أي عامة الشعب " ... بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة " ؛ أستغرب من الأخ مقرر اللجنة - مع احترامي وتقديري له - أنه أعطانا معاناة بنك الإسكان وكيف يعاني الموظفون في هذا البنك ؟ وما هي التزاماتنا تجاه البنك ؟ لابد أن نتكلم عن الناس المحتاجة . أستغرب رأي اللجنة ورأي الوزارة الذي يقول إن تخفيض خدمة الدين على الرصيد المتبقي تصرف للأموال الإدارية أي يتحملها البنك لرواتب ١١١ موظفًا لديه . وللمعاملات الإدارية ، إذ جاء رأي وزارة الإسكان في التقرير : " وبانعدام المتصاريف الإدارية تنعدم الميزانية المتكررة للبنك " . البنك يعيش على عامة الشعب ، والناس مساكين . وبالنسبة لرأي اللجنة في التقرير حول نسبة الـ ٣% التي تريد إرسالها للناس فهي تقول : " بأن هذه النسب ليست أرباحًا ولا

- فائدة وإنما تكاليف إدارية يتحملها بنك الإسكان لرواتب الموظفين والمعاملات الإدارية المختلفة " . ولم يقتصر رأي اللجنة على الرواتب بل أكثر من ذلك فقد دخلنا في المحظور إذ قالت : " رأيت اللجنة أن الأخذ بتخفيض نسبة خدمة الدين أيضاً أو الإعفاء منها كما ورد في المشروع سيؤثر سلباً على وزارة الإسكان " ، أي ستؤثر على البلد وعلى مشروع وزارة الإسكان الكبير لخدمة الناس ، وجاء في رأي اللجنة أكثر من ذلك : " وسوف يكون هذا الأثر ضاراً على المواطنين وعلى الأخص محدودي الدخل - وأكثر من ذلك - وعلى التخطيط المستقبلي في إنشاء خدمات سكنية للمواطنين " ، (النص طبع من الدريشه) ، ويأتينا بنسبة ٣٪ إذن حتى المشاريع المستقبلية ستأثر ، وعليه فقد رأيت اللجنة وبعد عدة مناقشات عدم الموافقة على مشروع القانون ، غريب ! نحن دولة نفطية والبرميل الواحد بلغت قيمته ١١٠ دولارات ، لا لا قفوا يا جماعة هذا لا يجوز . أنا لا أعرف حقيقة أين يذهب المواطن ؟ إذا كان راتبه ٢٠٠ أو ٣٠٠ دينار ونحن ننكلم عن ١٠٠ دينار بدل إيجار لمن مضت على طلبه الإسكاني ٥ سنوات وسيدفع عليها ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ ديناراً فضلاً عن ضرائب الكهرباء والماء في النهاية يخرج المواطن بلا شيء أي تحت حط الصفر . أقول إن هذا التقرير جاءنا به مجلس النواب ولم يتلمس معاناة الناس ولم يطبق ما جاء في الدستور . فرواتب الـ ١١١ موظفاً ملزمة بما الحكومة ومسئولة عنه ، فبنك الإسكان لم ينشأ من أجل مشاريع صناعية وتجارية - كما يقول الأخ مقرر اللجنة - لا ، بل لخدمة المواطنين ، وشكراً .

٢٠ **الرئيس :**

شكراً ، تفضل الأخ خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

العضو خالد المسقطي :

- شكراً سيدي الرئيس ، عندما نقرأ الدستور يجب أن نقرأ المواد التي تتعلق بموضوع معين وليس مادة دون أخرى . أريد أن أقرأ مادتين من الدستور قبل البدء بمداخلتي على تقرير اللجنة . سأبدأ بالمادة ٩ وبالأخص البند الذي ينص على : " تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين " . وفي الوقت

نفسه المادة التي ذكرها الأخ فيصل فولاذ وهي المادة ١٥ وبالأخص البند الذي ينص على : " ينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى الملازم للمعيشة " . سيدي الرئيس ، رأينا في اللجنة أن عدم وجود مثل الـ ١,٥% كحد أدنى لا يؤثر على مدخول من هم أصحاب المداخيل الصغيرة وفي الوقت نفسه عندما نتكلم عن بنك الإسكان فإننا نتكلم عن مؤسسة من أهدافها توفير السكن للمواطنين وليس عن طريق العمل بعمية وإنما عن مسؤولية الوزارة عن طريق بنك الإسكان وغيره هو إنشاء الوحدات السكنية لمن هم بحاجة إليها . من أين يتم توفير الأموال لإنشاء هذه المساكن ؟ وفي الوقت نفسه هناك مؤسسة فعندما نتكلم عن مؤسسة استثمارية تغطي على الأقل تكاليفها بحيث تؤدي عملها كما جاء على لسان المقرر ، إن من واجب هذه الوزارة إعطاء وحدات سكنية ولتحقيق ذلك لا بد من وجود نسب معينة تساعدني على تأدية الواجب . سيدي الرئيس ، من ضمن التقرير تخفيض المستفيدين بنسبة ٧٥% من القروض في عام ٢٠٠٦م معناه أنني جئت إلى هذه المؤسسة وأسبغت عليها بالمكرمات فلا يمكنها هنا أن تغطي التكلفة التي أنشئت من أجلها ، وفي اعتقادي عندما تكون هنالك نسبة ضئيلة كـ ١,٥% فيجب مقارنتها بدخل المواطن الذي لا يستطيع الحصول على القرض من هذه المؤسسة مما يجعله يقترض من مؤسسات مالية خاصة نسبة أرباحها لا تقل عن ٨ أو ٩% وربما أكثر . يجب الأخذ في الاعتبار أن استمرارية هذه المؤسسة ضروري جداً وخاصة أننا متفقون جميعاً على أن هناك إشكالية كبيرة في البحرين يجب حلها من خلال دعمنا لهذه المؤسسة ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

العضو فؤاد الحاجي :

شكراً سيدي الرئيس ، أعتقد أن بعض ما جاء به الأخ فيصل فولاذ صحيح ، ما أقوله إن بنك الإسكان له خدمات وليس عليه دين ولم يقصر ولكنه في الأول بنك

- مملوك للدولة ، والـ ٣٪ أعتقد أنها لن تزيد دخل بنك الإسكان ؛ لأن الدولة لم تقصر وجلالة الملك أمر بتخفيض قروض الإسكان بنسبة ٧٥٪ ، فلا أعتقد أن الـ ٣٪ ستزيد شيئاً ، ربما تكون مكلفة لأصحاب الدخل المحدود ولكنها لن تزيد شيئاً في ميزانية بنك الإسكان وإذا أخذنا حجم الدين وخدمة الدين على المبالغ التي خصصت فمدخولها سيكون شحيحاً ، فلا أعتقد أن على الدولة التي تكفلت
- ٥ بـ ١١١ موظفاً أن تجعل رواتبهم من مدخول خدمة الدين والدولة ليست مقصورة عليهم . فالدولة التي أعطت كل هذه المبالغ الطائلة باستطاعتها أن تعفي الـ ٣٪ المتعلقة بخدمة الدين . أعيد وأكرر أننا - معالي الرئيس - نتكلم عن الغلاء ، فهذه المعونات تصب في مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود أو تحت فربي الدخل المحدود لمواجهة موجة الغلاء ، فإذا كنا سنشكّل بلجاناً تدرس وتُحاول وضع الحلول لمساعدة
- ١٠ السلطة التنفيذية في إيجاد حلول دائمة لمواجهة غلاء المعيشة المتراكم فإسقاط خدمة الدين من الأساسيات التي بإمكان المواطن وأصحاب الدخل المحدود الاستفادة منها وإن لم تؤثر على بنك الإسكان فإنها ستؤثر على المواطن . أنا لا أتفق مع توصيات اللجنة ولو أنها جاءت في الأخير بالقول : ' ونقد طلبت اللجنة من وزارة الإسكان أن يبعثوا إلى اللجنة رأي الوزارة مكتوباً حول مشروع القانون المذكور ، إلا أن الوزارة لم تبعث
- ١٥ أي مذكرة بهذا الخصوص حتى وقت إعداد هذا التقرير ' . فإذا أوصت اللجنة بعدم الموافقة على مشروع القانون انتهى الأمر أي أن رأي الوزارة بالموافقة أو الرفض لا تأثير له . سيدي الرئيس ، أرى - رافة بالناس - أن نكون مع مشروع هذا القانون تخفيفاً من المعاناة عن باقي الأسر ، فكما أسلفت فإن سيدي جلالة الملك في مكرماته لم يقصر عليهم ، فهذا المبلغ البسيط لخدمة الدين يمكن أن يسبب مشكلة للأسر
- ٢٠ المتوسطة ولكنه لن يسبب مشكلة لوزارة الإسكان ، وشكراً .

الرئيس :

- ٢٥ شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ خالد آل خليفة .

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

- شكرًا سيدي الرئيس ، يجب أن نحكم العقل والمنطق والواقع وليس العاطفة . يجب أن نعلم أن هناك إشكالية ولا نريد أن نعقد حل هذه الأزمة . اليوم وزعت وحدات إسكانية أطلبات عام ١٩٩٢ م ، وكذلك مثل هذه السياسات التي أتمنا كمشاريع أعتقد أنها سوف تعقد وتعرقل المسيرة الإسكانية في مملكة البحرين . لا شك أن رد وزارة الإسكان غير مقنع ونيس له رابط بقضية تكاليف الموظفين . أعتقد أنه كان من المفترض على وزارة الإسكان أن تؤكد ذلك برد أكثر واقعية وهو ارتباط هذه الرسوم أو هذا الدخل لضمان استمرارية هذه المشاريع . نحن نعرف أن هناك الكثير من الضغط على الحكومة ولا نريد أن نضغط أكثر لأن هذا الضغط سيؤثر على المشاريع الإسكانية . هذا أولاً . ثانيًا : نيس هناك مانع من مساعدة المستفيدين الجدد الذين سيأتون في القائمة مستقبلاً . هذا يمنع متكامل مترابط الكل يساعد الآخر فليس هناك مانع أبدًا من استمرار هذه المساعدة . هذه الفائدة التي نتحدث عنها ليست أرباحًا ربوية إنما هي مساهمة لضمان استمرارية هذه المشاريع . سيدي الرئيس ، في حال العيث يمثل هذه الموارد التي تضمن المستقبل سوف يؤثر عليها ؛ أما التحديث عن ارتفاع أسعار برميل النفط إلى ١٠٠ أو ١١٠ دولارات فيجب أن نعرف أن القوة الشرائية للدولار أقل بكثير مما كانت عليه قبل ٥ أو ٦ أو ٧ سنوات ماضية ؛ لهذا أعتقد أنه يجب أن نركز على ضمان استمرارية مثل هذه المشاريع التي تميزت بها مملكة البحرين ، ونشكر اللجنة على هذا الموقف الجريء والابتعاد عن العاطفة في اتخاذها لهذه التوصية ، فنحن مع توصية اللجنة في رفض هذا المشروع من حيث المبدأ ، وشكرًا .

٢٠

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي .

٢٥

العضو محمد هادي الطواجي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، حضرة صاحب الجلالة حفظه الله الذي تطرق في كل خطاباته الملكية السامية للسلطة التشريعية عند افتتاح المجلس الوطني إلى دعوة السلطة التشريعية إلى المساهمة في حل مشكلة الإسكان ، وكلنا في هذا المجلس عاهدنا جلالته الملك حفظه الله في الردود على الخطابات الملكية المساهمة بتوفير الأرضية التشريعية اللازمة في حل هذه المشكلة . أعتقد أنه من الخطأ بمكان أن نتعامل مع مشكلة اجتماعية تؤدي إلى مشاكل أخرى سياسية قد لا تنتهي بمفهوم اقتصادي بحسب مفهوم ربح وخسارة . كل الإشكالات أو التخفيضات التي أوردتها وزارة الإسكان في رأيها كلها تخفيضات استثنائية وحالات استثنائية صدرت بموجب مراسيم ملكية من حضرة صاحب الجلالة ، أما التزاريات الباقية وبنك الإسكان مسنم ، تلك الحالات استثنائية تدخل بها جلالته الملك بهذه المكرمة . نقطة أخرى ، رأي اللجنة يقول : أكدت اللجنة أهمية مشروع القانون في إزاحة بعض الرسوم الإدارية عن كاهل المواطنين . بعد ذلك تقول : إن هذه النسبة ليست أرباحًا وليست فائدة وإنما تكاليف إدارية ويتحمل بنك الإسكان رواتب الموظفين والعمالات الإدارية . نحن لا نريد أن نسن قانونًا يؤدي إلى شل أي مؤسسة من مؤسسات هذا الوطن ولكن إذا كانت هذه النسبة ليست أرباحًا ولا فائدة إذن نتكهن النسبة تتناسب مع حجم هذه التكاليف . لم نورد لنا لا من وزارة الإسكان ولا من اللجنة هنا أرقامًا نستند إليها بأن التكاليف هكذا والنسبة إذا قلت فستتضرر التكاليف أو إذا زادت فستتضرر التكاليف . لا أستطيع أن أرفض اقتراحًا بقانون بناءً على ذلك ، الموضوع اقتصادي أو يتعلق بنسبة مئوية وأرقام لكنني لا أجد هنا أية أرقام أستند إليها حتى أوافق أو أرفض ، وعليه لا أرى بأنه يصح أن نرفض مشروعًا من حيث المبدأ دون أن نطبع على كل التفاصيل حتى يكون القرار واضحًا وسليماً خاصة أن هناك طلبًا من اللجنة الموقرة إلى وزارة الإسكان بأن يعثروا ردًا مكتوبًا ، للأسف لم نجد هذا الرد المكتوب ولم نجد أي تفاصيل نستطيع أن نستند إليها ، هل النسبة ٥٣٪ ستعبر الوزارة ؟ كانت النسبة ٥٦٪ وأصبحت ٥٤٪ ولم يعلق بنك الإسكان أو يعطل ، فني ضل وجود كل هذه المكرمة الملكية لم يعطل بنك الإسكان . أصبحت الآن النسبة ٥٣٪ ، وهم يقولون

إذا قست أو ألغيت سوف يتأثر بنك الإسكان . نريد بيانات واضحة حتى يكون قرارنا واضحاً ، واعتقد أنه لا يجوز أن نرفض مشروعاً دون أن نسنده إلى بيانات واضحة ، وأقترح على مجلسكم الموقر إعادة المشروع مرة أخرى إلى اللجنة حتى تزود المجلس بالمعلومات كاملة ووافية من أجل وضوح اتخاذ القرار ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضلني الأخت رباب العريض .

العضو رباب العريض :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، أتفق مع قرار اللجنة برفض انشروع بقانون لعدة جوانب : أولاً : طبيعة بنك الإسكان رغم ملكيته لنزولة فهو يخضع للقانون الخاص ، أي أن طبيعة العمليات الإدارية التي يقوم بها وطبيعة علاقته بعملائه أو الزبائن هسي طبيعة خاصة يحكمها ذات النشاط الذي يحكم المصارف الخاصة في البحرين وبالتالي هو يخضع للقانون الخاص ويخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي ، وعليه فإن أساس البنك ربحي ، وصحيح أنه من المشاريع الخاصة للدولة ووضعت في الميزانية في بداية ١٩٧٩م أربعين مليون دينار ولكن هو أساساً ربحي ويهدف إلى تنمية موارد الدولة . وبالنسبة لموضوع خدمة الدين فإذا كان المشرع سيعفي خدمة الدين من أصحاب الدخل المحدود فكان من المفترض عليه وصحيح أن له أحقية في تنظيم جوانب معينة في القوانين بوضع قوانين إلزامية للأشخاص - تطبيقه على جميع المصارف الخاصة في الدولة وليس بنك الإسكان فقط ، وأنا أتكلم عن مشروع بنك الإسكان وهو مشروع خاص للدولة تسمي به مواردها مثل أي مشاريع أخرى يملكها الأفراد ، فهذا البنك خصصت القروض به للمواطنين فقط وتمنح بأموار ميسرة لفترة طويلة ، والبنوك الأخرى لا تمنحها ، وأتوقع أن منح خدمة الدين سيتوقف على المواطنين أصحاب الدخل المحدود وحتى أصحاب الدخل العادي لن يفترضوا من بنك الإسكان لشعورهم أن خدمة الدين التي تم إعفاؤها من أصحاب الدخل المحدود سوف تتحول عليهم لأن هذا البنك في الأساس هو بنك ربحي ، وأرى أنه من الواجب علينا أن ندعم مشاريع

الدولة الخاصة ، وهذا جزء من تسمية موارد الدولة ، وبالتالي أنا مع اللجنة في رفضها هذا المشروع ، وشكراً .

الرئيس :

- ٥ شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن عبدالسلام .

العضو عبدالرحمن عبدالسلام :

- شكراً سيدي الرئيس ، حينما بدء مشروع الإسكان في سنة ١٩٧٥م كانت القروض من دون أرباح وفوائد ومن دون ما يسمى بخدمة الدين وظل الوضع على هذا الحال لمدة سنة وبعد ذلك أضيفت خدمة الدين على القروض ، وصحيح أننا نريد أن يستمر المشروع ولكن أصل مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود أي للمحتاجين ، وكانت الأنظمة - ولا أدري إن كان العمل جارياً عليها أو لا - تسمح للذي في الدرجة التاسعة الاعتيادية بأن يحصل على قسيمة وقرض معها ، وبحسبة بسيطة قمت بها الآن - وقد أقر مجلس النواب مؤخراً الأربعين مليوناً لغلاء المعيشة بمعدل خمسين ديناراً للأسرة - وجدت أن قرضاً بقيمة ٢٠ ألف دينار بعد احتساب نسبة الـ ٣% سيكون المبلغ خلال ٢٥ سنة ١٥ ألف دينار ، وإذا قسمناها على ٢٥ سنة ستكون ٦٠٠ دينار في السنة أي أن الشخص سيدفع شهرياً ٥٠ ديناراً لخدمة الدين بالإضافة إلى أصل الدين ، نحن نعطيه من أجل غلاء المعيشة ٥٠ ديناراً ونأخذها لقرض الإسكان ! نساعد من جانب ونأخذ منه من جانب آخر ، الدولة مسؤولة بموجب الدستور عن توفير سكن للمحتاجين ، هو سيدفع قيمة القرض وسيدفع قيمة السكن الذي سيبنى له ، والناس تشتكي من سعر السكن ، فهم يرون أن المساكن تبني بـ ٢٠ ألف دينار أو ٣٠ ألف دينار ويأخذ منهم مبلغ ٥٠ ألف دينار ، ثم نقول إن البيت - بعد أن يدفع - هبة ولا يجوز له أن يتصرف به مدة ١٠ سنوات ، فهناك أمور يجب أن تصحح ويساعد فيها ذوو الدخل المحدود ، وصحيح أن الهدف هو استمرار المشروع ولكن الدولة مسؤولة أيضاً عن دعم ذوي الدخل المحدود ، الخمسون ديناراً تعين الأسرة وأقررنا من جانب أننا نعيناها بـ ٥٠ ديناراً وفي الوقت نفسه نقول :

يجب أن تثبت عليها ٥٠ ديناراً وتأخذها كخدمة دين : أنا نست مع اللجنة بل مع
قرار مجلس النواب بأن تلغي خدمة الدين ، وشكراً .

الرئيس :

٥ شكراً ، تفضل الأخ علي العصفور .

العضو علي العصفور :

شكراً سيدي الرئيس ، أضرم صوتي إلى الإخوة الذين يؤمنون بإلغاء هذا المبلغ عن
كاهل المواطن ولكن في الوقت نفسه أسأل من يطالب بالمرابحة على المواطن ، وأعتقد
١٠ أنه من المفترض على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عند مرور أي مشروع عليها به
تحصم من المواطن أن تزيد حتى من غير أن تعرضه على المجلس ، المواطن لم يعد لديه ما
يكفيه لأكله حتى نضيف عليه أعباء ، فالعملية الحسابية التي تفضل بذكرها الأخ
عبدالرحمن عبدالسلام أوضحت أن المبلغ هو ١٥ ألف دينار وقد رهن الزوج والزوجة
وبقي أن رهن الأولاد بالقرض الذي سيأخذه هذا الفقير ! الحقيقة شسيء مؤثر في
الساحة أن يسمع المواطن أن مجلس الشورى يعمل بهذه الطريقة أو يأخذ بهذا الجانب ،
١٥ فعلى الدولة أن تضيف سنوياً مبلغاً كاحتياطي لهذا المبلغ ، بنك الإسكان عين ٢٠٠
موظف وزاد رواتب بعض الموظفين إلى ٥٠٠٠٠ دينار فهل يأخذونها من الفقير؟! أعتقد
أنه كان من المفترض ألا يتداول هذا الموضوع في اللجنة ، وشكراً .

٢٠ الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الأخ الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان .

وزير الإسكان :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء ، يسعدني أن أكون
معكم اليوم لأجيب عن بعض الاستفسارات . أثناء نقاشنا مع لجنة الشؤون المالية
٢٥ والاقتصادية في مجلس الشورى تم التطرق أساساً إلى حجم الطلب على القروض من
بنك الإسكان ، وحجم الطلب الفعلي على القروض من بنك الإسكان يفوق عمراحل

- الحجم المتاح أمامنا ، فالحن بهذه الطريقة - التي وضعتها اللجنة - هو أن يبقى على زيادة تكلفة الإقراض بأقل قدر ممكن لسبب مهم وهو أن المعروض من الحكومة والذي يدرج في ميزانية بنك الإسكان - والتي تقدر بأكثر قليلاً من ٣٠ مليون دينار - سيتحول. مرور الزمن وتطور العمل ليكون الدعم للفرق بين سعر الفائدة السائد في السوق والسعر الذي نعطيه لكي تساهم الدولة في تخفيف تكلفة هذا الاقتراض وبالتالي
- توسيع حجم المعروض من قبل البنك لمواجهة الطلب على قروض الإسكان ، فإذا سرنا على المنحى الثاني وقلنا إن القروض مستحوّل إلى قروض حسنة فمعنى هذا أن الموضوع سيحل على حساب بقية المقترضين ، فقد كان المنحى يسعى إلى تلبية أكبر قدر ممكن وهذا المنحى الذي استطعنا به أن نقضي به على طوابير الانتظار وأصبحت القروض تعطى في نفس الوقت ، فانسألة مثلما تفضل الأخ عبدالرحمن عبدالسلام هي مسألة حسابية ولو أبقينا على هذا الموضوع فسوف نراكم الطلبات تباغاً لأننا محدودون بالكتل التي لدينا ، وكلكم على بينة بأن بنك الإسكان مقترض من السوق بواسطة وزارة المالية مبلغاً يقدر بحوالي ١٠٠ مليون دينار وهذا المبلغ الذي نقرض منه ، وبطبيعة الحال هو مبلغ تم اقتراضه بسعر السوق ، وصحيح أن وزارة المالية تحصل على أقل سعر فائدة موجود في السوق ولكننا اقتراضناه لدعم هذا البنك بهذه الطريقة
- ليحقق هذه الميزانية ، فانسألة هي مسألة مفاضلة بين أن نبقى حجم الإقراض بحسود الـ ٤٣ مليون التي لن نغطي حتى الطلبات السنوية وبين أن نحاول أن نخرج بطريقة - كما يقال : financial engineering - حتى نسد العجز ونستعمل جزءاً كبيراً من الـ ٤٣ مليون لتغطية هذا الفرق ، ويبقى ما يؤخذ من رسوم ومصادر وما إلى ذلك وهي فقط لتغطية المصاريف الإدارية ولا تغطي أي شيء من التكلفة والدين على ذلك
- أن الذين تفرق رواتبهم الـ ١٢٠٠ دينار والذين لا يحق لهم أن يقترضوا من بنك الإسكان عندما يذهبون إلى السوق لكي يقترضوا فأنتم تعرفون بكم يستطيعون أن يحصلوا على قروض ، فالقرار مهم وأساسي وجدي ولكن لا بد أن تكون أمامكم مفاضلة ، فإما أن نخفض حجم الإقراض لكي يمشي خطوة بخطوة ويندأ يد مع حجم الدعم أو أن أننا نحاول أن نحل المشكلة على الطلبات الأخرى ، وكفي أن نبين لكم أنه في السنة الماضية ٢٠٠٧م وصل إلى وزارة الإسكان ٦٠٠٠ طلب على الخدمات

الإسكانية ، فلو ضرب هذا العدد في الحجم المطلوب فستعلمون أن ٤٣ مليوناً لن تؤدي إلى شيء ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ السيد ضياء الموسوي .

العضو السيد ضياء الموسوي :

- شكراً سيدي الرئيس ، خلال لقاءني مع أكثر من مسئول في الدولة سواء كانوا وزراء أو وكلاء اتضح لي أن البعض منهم يشتكي دائماً من الموازنة ، ودائماً ما نسأل : لماذا لا تتكلمون في الصحافة عن الموازنة ؟ إشكالية الصحة هي إشكالية موازنة ، وعندما تضخ الحكومة كثيراً من الماز ستحل الكثير من القضايا الخيرية ، والوكيل يتكلم عن المعونة الحكومية ، فلماذا لا تريد هذه المعونة الحكومية لبنك الإسكان حتى تحمل بقية القضايا الداخلة في الموضوع ؟ إذن المشكلة هي إشكالية موازنة ، وإذا كان بعض الإخوة يقول في موضوع إعفاء قروض البناء والتمريم والشراء - وأنا لا أتفق معهم - إن ذلك يمثل ضغطاً على الحكومة ، فأني ضغط يكون على الحكومة ونحن نشهد الآن طفرة نفطية واسعة وارتفاع سعر البترول بشكل ملحوظ وصل إلى ما فوق ١٠٠ دولار : إذن هناك فائض فلماذا لا يصل إلى مسألة المواطن في هذه القضية ؟ أعتقد أن هناك أزمة يتم تناولها في أكثر من بحث علمي واقتصادي وأمني ، فإذا كان التحليل يمثل ضماناً للتنمية فإن بقاء الطبقة الوسطى يمثل ضماناً للاستقرار ، إذا كنا فعلاً نبحث عن استقرار للبلد وأمن حقيقي لبلد فنذلك يكون بقاء هذه الطبقة الوسطى ، ونحن أيضاً وكذلك النجار يجب أن يوافقوا على أي اقتراح بقانون أو أي شيء تقني يؤدي إلى رفع رواتب هؤلاء الموظفين ، فهؤلاء الموظفون - حتى في القطاع الخاص - يستحقون أن ترفع رواتبهم : كل ذلك من أجل ضمان بقاء الاستقرار المكفول بضمان بقاء الطبقة الوسطى ، فضياع وتآكل الطبقة الوسطى مع ارتفاع مواد البناء وكثير من المواد الاستهلاكية ووجود حالات من الضغط على المواطن في القطاع الخاص يعد مؤشراً خطيراً لأي مجتمع وأي منطقتة ، وشكراً .

الرئيس : _____

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور ناصر المبارك .

العضو الدكتور ناصر المبارك :

- شكراً معالي الرئيس ، إن ما ذكر في رد الوزارة من طرح تخفيضات - كما هو معبر عنه في رد الوزارة - حتى وصلت إلى ٣% ؛ وكذلك المكرمات حتى وصلت النسبة إلى ١,٥% ، كل ذلك جيد ولكنه لا يحقق الغرض المقصود من مشروع القانون ، لأن هذه التخفيضات والمكرمات غير مطردة وليست شاملة إنما هي فقط محتملة الوقوع وغير مزممة أيضاً ؛ ولذلك فإن من يظل يدفع هذه الرسوم مدة طويلة قبل أن يلحقه التخفيض ويجد آخرين حصلوا على هذه التخفيضات لأنه توافق تسلمهم للقرض مع المكرمة ؛ ذلك يجعله يشعر بالغبين ، ولا يد من وجود مشروع واضح للعالم يحدد الرسوم حتى يستطيع المواطنون المستفيدون من القروض تخطيط حياتهم بناء على أمور واضحة وليس على احتمالات غير مؤكدة ، والدستور ينص على أن الدولة تعمل على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين ، فيمكن مما تعمل عليه الدولة لتوفير السكن إلغاء هذا المبلغ اليسير على الدولة التقليل على المواطن ، ولاشك أن هذا المبلغ لا يمكن أن يحفظ المؤسسة من الإفلاس أو يساعدها على الاستمرار لأن هذا المبلغ الزهيد في حساب البنك المصرفية والذي لا قيمة له لا يمكن أن يغطي النقص في القيمة الشرائية للقرض ، كما أنه لا يمكن أن يغطي النقص في الدفع وتختلف بعض الدائنين عن الدفع ووفاء بعضهم ، فمادامت هذه النسبة غير ذات تأثير كبير مصرفياً فلماذا لا تتحملها الدولة ؟ وشكراً .

الرئيس : _____

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، ليس من الحكمة مجلسنا أن نقف ضد مشروع قانون يخص ذوي الدخل المحدود ، فأنا مع الإخوة الذين فندوا رأي لجنة الشؤون المالية

- والاقتصادية في تقريرها المعروض أمامنا الآن ، فالحقيقة ليست هناك مبررات منطقية في تقرير اللجنة نجعلنا نرفض ما وافق عليه مجلس النواب ، والإخوة في وزارة الإسكان أهملوا الرد الرسمي من وزارتهم حول المشروع : فحسب ما هو مذكور في تقرير اللجنة فإنها ضيبت من وزارة الإسكان أن تبعث إليها رأياً مكتوباً حول مشروع القانون المذكور ، إلا أن الوزارة لم تبعث أي مذكرة بهذا الخصوص حتى وقت إعداد التقرير . وبالنسبة للنقطة الأخرى التي أثارها الإخوان بمحصرى الـ ٣٪ فكم يشكل حجم هذا المبلغ ؟ فهذا بالفعل سوف يؤثر على وزارة الإسكان ويخطط الوزارة المستقبلية حتى نستطيع أن نأخذ موقفاً ، فنحن منطقيون ودائماً في قراراتنا نوازن بين الدخل والصرف ولكن هناك طرف عدة لأحكام الرقابة على الصرف وزيادة مدخول الدولة ولذلك نطلب من الوزارة الموافقة أن تتحمل هذه التكاليف وتوافق على رأي مجلس النواب ، وأعتقد أن جلالة الملك لن يقصر في يوم من الأيام في تخفيف أعباء السكن عن مواطنيه ، وشكراً .

الرئيس :

- ١٥ شكراً ، تفضل معالي الأخ الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان .

وزير الإسكان :

- شكراً معالي الرئيس : أعتقد أن هناك اختلافاً على الوقائع ، فحتى نفهم هذا الموضوع فإن مبلغ الدعم هو في حدود ٣٠ مليوناً والقصد منه هو أن يتحول إلى دعم لتكلفة الاقتراض لأن البنك ليس مؤسسة تابعة للوزارة ، وإذا انتهينا إلى البنك سوف يقوم بتقديم القروض بهذه الصورة فليس هناك داعٍ حتى إلى وجود البنك ، فالقرار بهذه الطريقة يوقف عمل البنك ، والقصد هو المطلب على القروض ، والآن الموجود هو في حدود ٢٢ ألف عميل أو مقترض من هذا البنك ، وإذا ضربنا هذا العدد في ٢٠ فستكون النتيجة ما يقارب ٤٤٠ مليوناً ، والمتوقع في السنوات القادمة أن يصل إلى ٤٥ ألفاً ، وأساء القروض أن يكون ٢٠ ألفاً وستكون النتيجة حوالي ٩٠٠ مليون دينار : وهذا المبلغ هو مبلغ التكلفة التي سوف تتحمل نصفها الدولة والنصف

الآخر ستم إدارته من قبل البنك ، فلو اتبعنا المنحى الذي ترونه وقلنا إن الفسروض ستكون قروضاً حسنة فمن أقل سينتهي الأمر ولكن الميزانية التي ستخصص لنا ستدفع لنا : فكم هي ميزانية وزارة الإسكان التي تدفع الآن ؟ حوالي ١٢٠ مليون دينار ، إلى كم من المسكن زيادتها ؟ فإذا انتهينا إلى هذا المنحى فمعنى ذلك أننا نخفض من حجم الإقراض للمواطنين وبالتالي فإن الحل سيكون على حساب طوابير الانتظار ومصالح الذين حصلوا وهو الشيء الذي لا أظن أنكم توافقون عليه

الرئيس :

شكراً : تفضني الأخت دلال الزايد .

١٠

العضو دلال الزايد :

شكراً سيدي الرئيس ، بداية أحببت أن أوضح نقطة معينة متعلقة بموقف المجلس ، حيث يوجد رأيان : رأي منقسم ورأي موافق على مشروع القانون ، النظرة العامة والأكيدة والشيء الأكيد والذي لن يتم التحدث فيه هو أن جميع أعضاء هذا المجلس يطمح ويأمل بما هو يسهم في تخفيف أعباء المواطن ولكن الدور التشريعي الذي نقوم فيه بهذا المجلس والذي أتفق فيه مع ما ذهبت إليه اللجنة هو أنها أدت دورها التشريعي - أمانة - بما يحقق المصلحة من هذا التشريع كونه مشروعاً بقانون ومن المفترض أن تراعى فيه مسألة المصلحة ومواءمته للتشريع وتنفيذ الجهة المعنية بتقديم مثل هذه الخدمات . بالنسبة لما يتعلق بالتأثير السلبي الذي تكلم فيه عدد من الأعضاء ، إضافة إلى ما ورد في تقرير اللجنة ؛ فلن أتطرق إليه مرة أخرى ولكن سوف أشير إلى جانب واحد ، فالمشروع الإسكانية ليست في البحرين فقط بل في دول الخليج أصبحت تشرك معها القطاع الخاص ، وبالتالي حتى القطاع الخاص سوف لن يقبل مثل هذه الإعفاءات المستمرة أو الضمانات لأنه سوف يترتب عليها عدم التعامل معها لتيسير مسائل التشريع بالخدمات الإسكانية ، هذا جانب . الجانب الآخر الذي نحس أننا نخطونا فيه خطوات معينة اتخذتها الحكومة من الآليات والندائير ومن الواجب أن يتم اتخاذها بتعزيز وضع المواطن في الخدمات الإسكانية ؛ هي أيضاً القرارات التي

- صدرت كتخفيض رسوم تسجيل الملكية إلى ١% ، كذلك إعفاء المصارف الإسلامية بالنسبة لعقود بيع العقار إذا كان قد ثبت أنه تمت إعادة بيعها للمواطنين ، وكذلك بالنسبة لانظرة الحالية لزيادة سقف القروض الإسكانية وإطالة سدة القروض الإسكانية ، كل هذه القرارات من شأنها إثراء هذا الجانب ، فالجانب التشريعي الذي روعي فيه رفض هذا المشروع أنفق معه شخصياً وأعتبر أن ما ورد في حيثيات اللجنة هو أمر يستوجب النظر فيه ، ومن الممكن أن الخطأ من جهة بنك الإسكان كان عند تسيبها الرأي الأساسي بأن هذه المصروفات الإدارية كأنها توجه إلى مصروفات إدارية فقط دون أن تأتي بتفصيل حتى تتم فيه المفاضلة بين المصلحتين والتقرير ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً : تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

- ١٥ شكراً سيدي الرئيس ، في الحقيقة أود أن أؤكد للإخوان الأعضاء أننا أيضاً في اللجنة نتلمس احتياجات المواطن ولا نعتقد أنهم فقط من يتلمسون ذلك ، وأعتقد أننا كنا نؤيد الدعم للمواطن بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، ولا نعتقد أن هناك أحداً من الأعضاء يزايد على العضو الآخر في موضوع يخص مصلحة المواطن لأننا جميعاً هنا من أجل مصلحة المواطن سواء كانت من الناحية التشريعية أو المالية أو السياسية .
- ٢٠ نعتقد أن معالي الوزير ذكر موضوعاً مهماً وهو أن بنك الإسكان هو ليس وزارة الإسكان ، بنك الإسكان منفصل عن وزارة الإسكان وبنك الإسكان يدير القروض ويدفع القروض بالاقراض من بنوك أخرى وأعتقد أن هذا ما تفضل بذكره معالي الوزير . الكثير من الإخوان ذكروا معادلات محاسبية تصل إلى ٥٠ ديناراً مشما تفضل الأخ عبدالرحمن عبدالسلام ، ولكن لا نعتقد أنه تطرق كذلك إلى موضوع الإعفاءات التي حدثت ، حيث وصل تخفيض الدين الأصلي إلى ٧٥% ، هل يصبح الموضوع الآن ٥٠ ديناراً في الشهر ؟ طبعاً لا ، يصل إلى ٢٥% مما ذكره إذا كانت

- هذه الأرقام صحيحة ، نحن نتكلم عن شيء آخر ، فالأخ السيد ضياء الموسوي ذكر أن المشكلة في الموازنة ، لماذا لم يذكر الإخوان حين مناقشة الميزانية دعم بنك الإسكان وإضافة كل هذه المعونات للمواطن في بنك الإسكان أو أي وزارة أخرى يحتاج إليها المواطن ؟ أعتقد أنه من المفترض وضع بنك الإسكان في وضعه الصحيح والوضع الذي من المفترض أن يكون فيه هو أن يعمل بشكل سليم ونظامي ويجب أن يكون له مبلغ معين بإدارة هذه القروض . تفضل بعض الإخوان وذكروا أن هناك ربحية ولا أعتقد أن هناك ربحية لبنك الإسكان ولا استمعنا في يوم من الأيام إلى أن له ربحية ، نحن نتكلم عن شيء آخر ، الأخت دلال زايد تفضلت وقالت إننا ننظر له من الشكل التشريعي فقط ، الشكل التشريعي يفترض أن بنك الإسكان عليه أن يستمر ولا يضعف حتى يحول كل القروض للمحتاجين ، فنحن كيف نقطع التكاليف الأساسية لهذا البنك لاستمراره كبنك وليس كموازنة ؟ فنحن نتكلم عن ٣ % بخفض القروض وخفض الدين الأصلي وهي لا تصل إلا إلى أقل من ١% ، على العكس فبردنا لتحقيق مصلحة المواطن قبل أي شيء آخر ، وإذا كان الإخوان يعتقدون غير ذلك فليريدوا المعونة للمواطن وليس على حساب مؤسسة تقوم بإدارة هذه الأموال ، هذه هي الفكرة الأساسية ، فلا يعتقدون أننا نريد أن ننقص من القيمة أو الدعم للمواطنين ، على العكس فإذا كان هناك دعم كبير فهو يحتاج إلى إدارة ومن الذي سوف يديره ؟ بنك الإسكان ، فليريد الإخوان دعم بنك الإسكان حتى يكون من الممكن أن تلغي هذه النسبة المئوية ، وشكراً .

٢٠ **الرئيس :**

شكراً : تفضل الأخ جمال فخر .

العضو جمال فخر :

- شكراً سيدي الرئيس ، بنك الإسكان عمره أكثر من ٢٠ أو ٣٠ سنة في البحرين ، وكلنا نعرف المراحل التي مر بها هذا البنك والظروف الاقتصادية التي مرت عليه والتغيرات التي حدثت في إجراءات الإقراض واحتساب الفائدة ، فكما ذكر الأخ عبدالرحمن عبدالسلام فرمنا في البداية لم تكن هناك أية فوائد على القروض ثم ارتفعت

- إلى نسب بلغت ٦% ثم انخفضت إلى نسب تصل ٣% ، كل ذلك لأن هناك ظروفًا اقتصادية محيطة بنا أدت إلى فرض مثل هذا التعديل ، والغرض من هذا الكلام هو أنه من الواجب أن تبقى مثل هذه النسب البسيطة من الرسوم على مبالغ القروض لكي يتم تمويل مصاريف إدارة هذه القروض لأنه في ظل المبلغ المحدد والمحدود واقعيًا والمخصص من قبل الحكومة لتمويل طلبات الإسكان ؛ لا نستطيع أيضًا أن نستقطع ٥ من الـ ٣٠ مليونًا ما يعادل ٢,٥ أو ٣ ملايين دينار لتمويل ميرانية مصاريف بنك الإسكان ، سواء كانت للمصاريف الآتية أو المصاريف المستقبلية التي قد تترتب على إلغاء بعض هذه الديون أو التعثر فيها . سيدي الرئيس ، التجربة في البحرين أثبتت أنه إذا وجدت وفره مالية أتى جلالة الملك وقبله الأمير الراحل بإلغاء جزء من هذه الديون مشاركة من الميزانية العامة للدولة للتخفيف من أعباء المواطن ، هذه الإلغاءات - كما ذكر الإخوان وكما ورد في التقرير - بلغت في بعض الأحيان أكثر من ٧٠% من قيمة أصل الدين ، وبالتالي - سيدي الرئيس - فإن المنطق يقول : طالما أن هناك هذه الأريحية في القيادة السياسية فلماذا لا يستمر عمل البنك على وضعه الحالي ؟ ونتوقع - كما حدث في السابق وكما حدث اليوم وحدث في الأسبوع الماضي - أنه في ظل الظروف الاقتصادية الإيجابية أتت الدولة وقامت إما تلمست طلبات من الإحوة في ١٥ مجلس النواب أو أتت من جانبها بتقديم إعانات مالية لمحتاجين أو ذوي الدخل المحدود ، الأسبوع الماضي أقررنا ٤٠ مليون دينار إعانات غلاء ، واليوم أقررنا ١٠ ملايين دينار بدل سكن لكل من يستحق بدل سكن وقد تأخر طلبه أكثر من ٥ سنوات ، المنطق يقول - سيدي الرئيس - إن ثبات الأمور سوف يعطينا مصادقة أكبر في تعاملاتنا مع الجهات الرقابية الدولية ، وأيضًا في قبول المواطنين بتحمل جزء من هذه الإعانة لمصلحتهم ومصلحة غيرهم ، عندما آتي اليوم وأخذ ٣% من المواطن لكي أدفع الفرق بين المبلغ الذي اقترضه من بنك تجاري أو صندوق مالي أو إلى آخره مقابل أن أستقطع من هذه الحصيلة قيمة الـ ٣ ملايين سنويًا ، وعندما يتشارك المواطنون في دعم بعضهم البعض ؛ فأعتقد أن هذا هو الأصل في العمل الاجتماعي لدينا ، فمثلًا : في السابق كانت القروض بالنسبة للطريقة المالية موقعة من بنك الإسكان بحوالي ٤% أو ٥% وانخفضت القروض في البنوك التجارية إلى أقل من ٣%

- واضطر البنك إلى أن يستمر في دفع هذا القرض ، من أين ؟ من التمويل الذي يحصل عليه وتغطي انـ ٥٣٪ جزءاً من المصاريف ، فلو لم يكن هذا المبلغ موجوداً لاضطر أن يقلل من حجم الدعم الذي يقدم للمواطنين ، أنا أقول - سيدي الرئيس - إنه من الواجب أن نبقى على الـ ٥٣٪ على ما هي عليه ونتمنى على جلالة الملك أن يستمر في عطفه على أبنائه بتقديم الدعم بإنهاء جزء من هذه الديون كلما تحسنت الظروف الاقتصادية في البحرين ، ونحن الآن في فترة من الفترات الاقتصادية وأعتقد أن كل المنح التي قدمت للمواطنين - سواء في الأسبوع الماضي أو اليوم وإن شاء الله في الأيام القادمة - ستكون أكثر من الـ ٥٣٪ المقترحة من الإحسان ، وبالتالي أنا أميل إلى رأي اللجنة برفض هذا المشروع ، وشكراً .

١٤

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاذ :

- ١٥ شكراً سيدي الرئيس ، ذكر معالي الوزير أن ١٢٠ مليوناً هي المبلغ المنحصر لميزانية الإسكان ، وأنا أقول له من على هذا المنبر : اطلب في ميزانية ٢٠٠٩ و٢٠١٠م الضعف ، اطلب - وأنا أسجل هذا الآن أمام معاليك - في الميزانية القادمة ٢٤٠ مليوناً ، وانظر هل سيوافق مجلس النواب ومجلس الشورى أم لا ؟ الكرة في مرمى الآن ، فليطلب بدلاً من ١٢٠ مليوناً ٢٤٠ مليوناً لأن ميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠ سوف تأتي إلينا . وأقول للأخ جميل المتروك : أنا أبصم معك : فليطلب معالي الوزير ذلك في الميزانية القادمة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ علي العصفور .

العضو علي العصفور :

شكراً سيدي الرئيس ، أنا أكرر وأؤكد مسألة التشبيه بين بنك الإسكان وبين

البنوك الأخرى فأنا أعتقد أن هذه ليست مقارنة وليس من المفترض أن نتداولها دائماً . بالنسبة لما تفضل به الأخ الأستاذ جمال فخرو عندما طاب بأن نلقي على موضوع النسبة وترك المكرمات لجلالة الملك ، فأنا أعتقد أن سيدي جلالة الملك حريص تمام الحرص ولولا أنه يعرف أن المواطن يعاني لما أصدر هذه المكرمات بين فترة وأخرى ؛ الآن نحن نتناقش على دور المجلس ودوره كعضو في مساندة المواطن ، أما بالنسبة لجلالة الملك فجلالته يعرف واجبه ؛ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ خالد آل خليفة .

١٠

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

شكراً سيدي الرئيس ، أريد أن أذكر بأن هناك مقترحاً من الأخ محمد هادي الخواجي بإعادة هذا المشروع إلى اللجنة لمزيد من الدراسة وبخاصة المعلومات ، معالي الوزير لم يقصر فقد أعطانا الكثير من المعلومات التي لم نعرفها قبل ذلك وبالفعل قد حرك اتجاه المجلس من جهة إلى جهة أخرى ولكننا نحتاج إلى أكثر من تلك المعلومات ، وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ خالد المؤيد .

٢٠

العضو خالد المؤيد :

شكراً سيدي الرئيس ، أولاً أعتقد أنه يجب أن نقدم الشكر لأعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لأنهم تعاملوا مع هذا الملف من منطلقات واعتبارات مهنية بالنظر للمعلومات المتاحة لهم ، والمعلومات المتاحة هي الميزانية الموجودة في وزارة الإسكان وفي بنك الإسكان وكلها أمور تربط أيادينا ، فإذا كان هناك موضوع سوف يطرح لبحث المعونة التي تقدمها الدولة لطالبي السكن فهذا موضوع يختلف ، إنما لدينا

٢٥

- ميرانية ولدينا أمور تجبرنا على ألا نتحرك خارج نطاق معين . نشكر جلالة الملك على توجيهاته إلى حل منف الإسكان وهذا الملف هو ملف شائك ونشجع كل من يساهم في حل المشاكل التي تترتب عليه ، ولكن إذا أخذنا الأرقام التي ذكرها سعادة الأخ عبدالرحمن عبدالسلام وهي ١٥ ألف دينار وهي التكلفة والأرقام التي ذكرها معالي الوزير وهي ٦ آلاف طلب في سنة واحدة ، اضرب ٦ آلاف في ١٥ ألفاً ٥ فسنتكون النتيجة ٩٠ مليوناً ، الرجل يقول لكم ليست لديه أموال ، إذا كانت لديه أموال فسوف يعطيكم إياها ، لكن لم تخصص هذه المبالغ أو أي شيء قريب من هذه المبالغ لكي يؤدي مهسته ، علينا في مجلس الشورى وفي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مسئولية أدبية كصمام أمان يحمي الدولة من الانجراف في متاهات لا نريدها ، وأتمنى أن تقوم الدولة بدراسة موضوع الإعانات لحل مشكلة الإسكان ١٠ ولكن يجب أن نتكلم عما هو متاح لنا من معلومات ، ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية قامت بدراسة المعلومات التي أتتحت لها . واقترح الأخ محمد هادي الحلواجي إعادة المشروع إلى اللجنة لمزيد من الدراسة بعد أن نستلم رسالة معالي وزير الإسكان ، وأنا أضرم صوتي إليه ، وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الأخ الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان .

٢٠

وزير الإسكان :

- شكراً معالي الرئيس ، آسف إذا كنت قد أخذت الكلمة للمرة الثالثة ، هناك موضوع أساسي بالنسبة لهذا الأمر وهو أن البنك ليس جزءاً من وزارة الإسكان ، والتوجه الاستراتيجي الجديد للبنك هو أن يعمل كقاطرة بين توفير الأموال وسد حاجة الطلب على الاقتراض في البلد . فلو تحول البنك بموجب المقترح بأن يقدم قروضاً حسنة فهناك طريقان : أولاً : سنتفني الحاجة لوجود البنك . ثانياً : سيكون هذا اختل - وأرجو أن يكون هذا بين - على حساب قوائم الانتظار والمتقدمين

بضمانات القروض . الشيء المهم أيضاً في الموضوع وأنا أقدر ذلك والأخ مقرر للجنة والأخ جمال فخرو قد بينا هذا الشيء - هو أن حجم المكرمات التي حدثت هي تقريباً في حدود ٢٨٠ أو ٢٧٠ مليون دينار ، بمعنى أن أكثر من نصف هذه القروض قد أُلغيت . لا نفكر ماذا سيحدث على مدى ٢٥ سنة ؟ إن المكرمات التي حدثت أنفت نصف هذه القروض . لذلك أتوقع أن الموضوع قد اتضح على أكثر من صعيد ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

العضو خالد المسقطي :

شكراً سيدي الرئيس ، أرحو أن يكون هدف اللجنة واضحاً وهو أن تأتي بمشروع واضح المعالم . وعندما جئنا بهذه التوصية كانت مبنية على أسس ، وأنا أشكر معالي الوزير لأنه تقدم لنا اليوم بمعلومات وقد ذكرها لنا أثناء اجتماعنا معه في اللجنة . والهدف الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار هو أن هناك من حصل على القرض وهناك من ينتظر دوره للحصول على القرض . معالي الوزير وضع بكل شفافية أن هناك قوائم وطوابير طويلة مازالت تنتظر الحصول على حقها المنصوص عليه في الدستور بأن نعطي الشخص مثل ما تم إعطاء الشخص الذي سبقه ، هل بالإمكان أن نعطي هذا الشخص طلبه الذي تقدم به في ظل الآلية بعدم الموافقة على توصية اللجنة ؟ لا يمكن ذلك . وهنا نتطرق - سيدي الرئيس - إلى الميزانية ثم الميزانية ثم الميزانية . فلكل حادث حديث . كنا نتكلم في شهر ٣ من السنة عن الميزانية المعنية وليس عن تأثيرها في آخر العام للستين القادمين . سيدي الرئيس ، عندما تأتينا الميزانية وناقشها سنناقش الموضوع في ظل الظروف الآتية وليس في ظل ظرف محدود اليوم في رقم معين . أرحو من الإخوة أن يأخذوا في الاعتبار أن هناك من طلب الحصول على قرض ويجب ألا يجعل هؤلاء الأشخاص ينتظرون مدة أكثر من المدة التي انتظروها ، بأن نعطي الأفضلية لمن حصل على القرض فهذه معادلة فيها

- للأسف - شيء من الاقتصاد يجب أخذه في الاعتبار . هناك تكاليف لهذه الديون وهذه القروض تأخذها حتى نستطيع أن نؤدي واجبنا كسلطة تشريعية لكل مواطن من استحقاق وحصل على القرض ، ومن ينتظر الحصول عليه ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضلني الأخت رباب العريض .

العضو رباب العريض :

- شكراً سيدي الرئيس ، أود أن أوضح نقطة معينة وهي أن بنك الإسكان تمتلكه الدولة بشكل كامل ، ولكنني وضحت أنه من أملاك الدولة الخاصة والذي تساهم فيه الدولة بتنمية مواردها وهو بنك ربحي لأن الدولة لديها الكثير من المشاريع الخاصة وتهدف منها إلى الربح كالأفراد ، صحيح أنه قد تكون هناك بعض المكرمات كإعفاء من بعض القروض أو الإعفاء من خدمات الدين باعتبار أن الدولة هي التي تملكها ، ولكن لا يخضع هذا البنك للقطاع الخاص فالموظفون خاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية وليس لقانون صندوق التقاعد ، فبالتالي هو من أملاك الدولة الخاصة . انقصد من هذا أنه لا بد من أن نفرق بين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وبين مشاريع الدولة الخاصة ، فبنك الإسكان يعتبر من مشاريع الدولة الخاصة فقط ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

العضو فؤاد الحاجي :

- شكراً سيدي الرئيس ، أولاً نشكر معالي وزير الإسكان الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة عنى كل الأمور التي أوضحها وهذا ليس بغريب عليه وإن شاء الله الآتي سوف يساهم بالإسراع في عملية الإسكان للمواطنين . هياك رأيان في المجلس :

- رأي مع تقرير اللجنة ورأي آخر ضده . نحن في هذا المجلس يجب أن نكون صمام أمان للمجتمع ككل . سيدي الرئيس ، القاعدة القانونية لا بد لها أن تراعي مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة ، الإنسان أو الأسرة ذات الدخل المحدود وكذلك توفير الخدمات واستمراريتها للأسر الفقيرة كما ذكر معالي الوزير عن ٦ آلاف طب لعام ٢٠٠٧ م . وكما قال الأخ عبدالرحمن عبدالسلام إنه حسب نسب الأرباح من الـ ٣% من خدمة دين خلال ٣٠ سنة من ٢٠ ألفاً تزداد ١٥ ألفاً فتصبح ٣٥ ألفاً ، إذن لا بد أن تكون هناك مفاضلة . أقترح فضلاً عن هذا الانقسام أن هذا المجلس يخفض نسبة الأرباح عنى ألا تكون ٣% من خدمة الدين - بالتوافق بين اللجنة وبنك الإسكان - وتكون ١% بحيث لا تضر بمصالح البنك وتخفف عن كاهل المواطن ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ علي آل خليفة .

١٥ العضو الدكتور الشيخ علي آل خليفة :

- شكراً سيدي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، يجب ألا تخلط بين أمرين : مساعدة المواطن ومن هو محتاج ، فهذا حق على الدولة وحق على المواطنين أيضاً . إنما أن يكون لدينا بنك يأخذ نسبة ٣% أو ٤% أو ١% فإن هذا مرتبط بحجم التضخم في البلد ، مثلاً عندما آخذ نسبة ٣% والتضخم نسبته ٧% أو ٨% فهذا يختلف عندما آخذ ٣% والتضخم ١% . أعتقد أن الأمور الفنية ككيف يستمر هذا البنك وكيف يعطي أكبر عدد من الناس المحتاجين ؟ يجب أن تعالج من هذا المنطلق ، ومن يحتاج للمساعدة ومن من حقه أن يحصل على المساعدة يجب أن ينظر إليه من تلك الزاوية أيضاً ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد حسن باقر :

شكراً سيدي الرئيس ، ربما جميع ما قالته الأخت رباب العريض صحيح من أن هناك جانباً ربحياً ، إلا أن هناك جانباً إنسانياً يضعه جلالته الملك ممثلاً في مجمع السيف وذلك بإعطاء نسبة من دخل أو ربح المجمع للأسر المحتاجة : وأؤكد ما ذكره الأخ جمال فتحرو بأن القيادة تتابع الاحتياجات حسب ما هو متاح وتضع نصب عينيها مصلحة المواطنين ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضلتي الأخت الدكتورة عائشة مبارك .

١٠

العضو الدكتورة عائشة مبارك :

شكراً سيدي الرئيس : لن أطيل عليكم فقط لدي طلب واحد فكما استمعنا إلى معالي الوزير أتمنى أن نستمع لرأي ممثلي بنك الإسكان الموجودين معنا حتى نستطيع بلورة الرأي النهائي : وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، هل تسمحون لي من عمى المنصة بمداخلة ؟ بالنسبة لهذا الموضوع فإنه عندما فصل بنك الإسكان عن وزارة الإسكان كان لغرض ، وعندما عينت الأخت العزيزة صباح المؤيد على رأس هذا البنك كان عملاً مقصوداً ، لماذا ؟ لأننا كنا دائماً ما نطالب أن يشارك القطاع الخاص في تمويل عمليات الإسكان وتوفير الإسكان للمواطنين . فالدولة مهما توفرت لها من موارد لن تستطيع أن تلي طلبات الإسكان المتزايدة وهذا ليس في البحرين بلواردها المحدودة إنما في جميع دول المنطقة التي تفرق دخولها بكثير دخل البحرين فهي تعاني نفس المشكلة ، هذا أولاً . إذن بنك الإسكان عندما أنشئ كان على أساس أنه يتعامل كأداة مع القطاع الخاص ، ويجازل أن يوفر الأموال التي لا تستطيع الدولة أن توفرها من القروض عن طريق صناديق التنمية وعن طريق المؤسسات الإسلامية والبنوك التقليدية ، هذا هو الهدف . أنا أسأل سؤالاً

٢٥

- بسيطاً : هل الأفضل لبنك الإسكان أن ترتفع خدمة الدين حتى يستطيع أن يقترض أموالاً أكثر ويحاول أن يحول طالبي الإسكان بأقصر فترة ممكنة أم أن يدفع - كما قال الأخ السيد حبيب مكّي - المواطن بعد ١٧ سنة ٥٥,٠% بعد ٥ أو ٦ أو ٧ سنوات بدلاً مما يدفع اليوم ٣%؟ يجب أن يكون هناك نوع من الحساب الاقتصادي لكلفة المواطن . أعتقد أن الرأيين ينظران لمصلحة المواطن ، ولكن هنا يجب أن يكون هناك رأي فني وهو أن تدفع ٣% اليوم بينما غداً أو بعد سنة سيكون التضخم ٥% أو ٦% وأنتم ترون ذلك وبعد سنتين سوف يكون ١٠% وبعد أربع سنوات سيكون ٢٠% ، وبالتالي سوف تكون كلفة القرض على المواطن أكبر بكثير من نسبة ٣% الذي نقولها اليوم . أحببت أن أقول هذه المداخلة من أجل : أولاً : أن تبقى فكرة البنك كما أسست تخدم وتشرك القطاع الخاص وتدار بطريقة فنية مهنية سليمة ، وأن تساعد المواطن في سرعة إعطائه القرض وليس بتقليل هذا بحيث تطول فترات الانتظار ، وبالتالي يتحمل المواطن أكثر مما نرجوه وهو أن نخفض عليه . فلذلك أرى أن وجهتي النظر تنظران إلى مصلحة المواطن كل واحدة من جهة مختلفة ، وأرى أن نأخذ باقتراح الأخ محمد هادي الحلواجي بإعادة المشروع إلى اللجنة لدراسته دراسة فنية مع توجيه المجلس في الأخير بأن أي اقتراح يجب أن يصب في مصلحة المواطن . وأن تكون هذه التوصية مبررة تبريراً قوياً وأن تؤخذ جميع الآراء في هذا الجانب . فهل توافقون على عرض هذا الاقتراح للتصويت ؟ تفضل الأخ خالد المسقطي رئيس اللجنة المالية والاقتصادية .

٢٠. العضو خالد المسقطي :

- شكراً سيدي الرئيس ، استمعنا إلى وجهات نظر كثيرة ربما تكون لكل الأعضاء ، واستمعنا إلى معلومات جاءت من معالي الوزير ، لا أعتقد أن هناك شيئاً جديداً سنأتي به عند إرجاع المشروع مرة ثانية إلى اللجنة والاجتماع مع نفس الجهة المعنية . المعروف حالياً هو الموافقة على المشروع من عدمه . إن الكلام الشفهي الذي ذكره معالي الوزير المذكور في مضبطة الجلسة ، وأنا كرئيس اللجنة لا أعتقد أن هناك شيئاً جديداً يستدعي إعادة المشروع إلى اللجنة ...

الرئيس (موضحاً) :

- عفوًا ، أنا أعتقد بأن ما أثير اليوم من نقاش كله جدير بالتفكير وجدير بإعادة النظر حتى لا نتخذ قراراً مستعجلاً نتأسف عليه ، فلو تم تأخير المشروع أسبوعًا أو أسبوعين فليست هناك مشكلة . يعاد المشروع إلى اللجنة لتقديره من جديد وصولاً لرأي . فهدفنا في الأخير هو مصلحة المواطن والتخفيف من مشكلة الإسكان . تفضلني الأخت صباح انزويد مدير عام بنك الإسكان .

مدير عام بنك الإسكان :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أصحاب السعادة ، نحب أن نكرر ما تم طرحه من جانب أصحاب السعادة ومن جانب معالي الوزير من أن بنك الإسكان هو جهاز مستقل أنشئ بمرسوم قانون وأهداف تأسيس البنك واضحة فهي تشمل القروض العقارية والنشاطات العقارية والتجارية والصناعية . بنك الإسكان يقوم بخدمة صرف القروض العقارية الإسكانية التي تتم الموافقة عليها من قبل وزارة الإسكان . البنك لديه رسوم وهذه الرسوم تعتبر ضئيلة إذا نظرنا لها كنسبة ، فبالنسبة لحجم القروض وللمكرمات الأميرية والملكية التي تمت من سنة ١٩٩٢م إلى اليوم تعتبر فعلاً نسبة بسيطة . فالمواطن اليوم أحياناً يسدد حوالي ١٧ ديناراً شهرياً تشمل المبلغ الأصلي ومبلغ الرسوم . الرسوم ليست فقط لتكلفة الموظفين بل - كما أن أي شخص يفهم البيانات المالية لأي مؤسسة - جزء من الربحية أو الرسوم عادة ما تدور بحيث تغطي تكلفة تشغيل البنك والجزء الآخر يدور بحيث يدخل في قروض جديدة . توجه البنك - كما ذكر معالي الرئيس - خلال عام ٢٠٠٥ إلى محاربة تشجيع القطاع الخاص كي يدخل ويبدأ بإعطاء أهمية للقروض العقارية ، فكما لاحظتم في الستين الأخيرين كان هناك ثقافة أكثر من البنوك التجارية والبنوك التقليدية وغير التقليدية الإسلامية على القروض العقارية ، وبدأنا نعمل على نظام التمويل العقاري ، وجميع دول الخليج والدول العربية متوجهة لمثل هذا النوع من نظام التمويل العقاري الذي يشجع القطاع الخاص على تمويل القروض لذوي الدخل المحدود ، وهذه هي الفئة التي تعبتنا ؛ لأن القروض لذوي الدخل الأعلى متواجدة في السوق . اليوم هناك ثقافة من البنوك التقليدية وقد وقعنا مع تسعة

- ٥ بورك حائثًا لديها استعداد للدخول بهذا النظام . مجرد إلغاء خدمة الدين سيجعل البنوك حذرة ، لأنه في المستقبل هذه البنوك سوف تقرض بنفس الطريقة التي تقرض بها الحكومة : ونحن لدينا توجه بأن نجعل الشريحة المستفيدة من هذه القروض التي تصرف لذوي الدخل المحدود تزيد بحوالي أربعة أضعاف . النقطة التي يجب أن نفكر فيها اليوم هي إذا نظرتم إلى خدمة الدين كنسبة لأي مقترض من ذوي الدخل المحدود فستجدون أنها تعتبر نسبة بسيطة وهامشية ولكن إذا حاولنا أن ندخل فئات أو مؤسسات أكثر من القطاع الخاص فمن الممكن أن نبعد هذه المؤسسات عن مساعدة هذه الشريحة في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، وهذا ما وددت أن أذكره ، وشكرًا .

١٠ **الرئيس :**

شكرًا ، إذن نعود إلى موضوع المقترح بإعادة مشروع القانون إلى اللجنة لمزيد من الدراسة ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(أغلبية موافقة)

١٥

الرئيس :

- ٢٠ إذن يعاد مشروع القانون إلى اللجنة . في الواقع أمامنا عدد من تقارير وفرد الشعبة البرلمانية وهي للاطلاع والعلم ، ولآن ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في الدورة السابعة عشرة بعد المائة والتي عقدت في سويسرا خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧م ، فهل هناك أية ملاحظات على التقرير ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥

الرئيس :

إذن ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في

مراكز صنع القرار بسول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ م . فهل هناك أية ملاحظات على التقرير ؟

٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

- إذن نتقل إلى البند الثاني من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في الندوة البرلمانية الثانية لأعضاء اللجان البرلمانية المهتمة بوضع المرأة والمساواة بين الجنسين ، التي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي ، والتي عقدت في سويسرا خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠٠٧ م . فهل هناك أية ملاحظات على التقرير ؟ تفضلني الأخت دلال الرايد .

العضو دلال الرايد :

- ١٥ شكراً سيدي الرئيس ، لدي مداخلتان حول تقريرين . بالنسبة لتقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في الندوة البرلمانية المهتمة بوضع المرأة والمساواة بين الجنسين والتي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي ، ونيابة عن لجنة شئون المرأة والعنف ؛ أود أن أتقدم بالشكر للأختين الدكتور فوزية الصالح ووداد الفاضل على أتمنا زودنا اللجنة بأوراق العمل التي تم طرحها في هذه الندوة وكذلك بعض الإصدارات التي تم تسليمها أثناء حضورهما الندوة . وبخصوص هذا الجانب أود أن أؤكد أننا نتمنى على الأعضاء المشاركين في مثل هذه الندوات والتي تكون لها علاقة بالمرأة أو الطفل أن يزودوا اللجنة لما سيضيف هذا إلى الإثراء في عمل اللجنة . الموضوع الثاني ، لقد أسعدنا كثيراً تعيين السيد حبيب مكي في عضوية لجنة المرأة والشئون الاجتماعية والثقافية في منظمة المؤتمر الإسلامي ، فقد كسبنا عضواً وجوده ضروري وليس اختيارياً في اللجنة في الدور القادم ، وكذلك نتمنى إشراك العنصر النسائي في حضور مثل هذا المؤتمر والمجرد الحضور والاستفادة من رؤية بعض الأمور والتي لها عدة اعتبارات من منظور إسلامي ؛ فأتمنى أن تنقل وجهة النظر هذه إلى الشعبة البرلمانية ، وشكراً .

الرئيس : _____

شكرًا ، هل هناك أية ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٥

الرئيس : _____

إذن نتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير وفد

الشعبة البرلمانية المشارك في اجتماعات الدورة الخامسة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واجتماعات الأجهزة الأخرى ، والتي عقدت في

١٠ جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٥ إلى ٣١ يناير ٢٠٠٨ م . فهل هناك أية

ملاحظات على التقرير ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥

الرئيس : _____

وهذا نكون قد انتهينا من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة . شكرًا

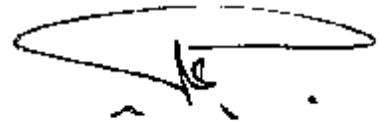
لكم جميعًا ، وأرفع الجلسة .

٢٠

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٤:١٥ ظهراً)

٢٥


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى


عبدالجليل إبراهيم آل طريف
الأمين العام لمجلس الشورى

٣٠

(انتهت المضبطة)